

Distr.: General
18 July 2008

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في
بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة
لطبقة الأوزون

الاجتماع الثامن والعشرون
بانكوك، ٧ - ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨

تقرير الاجتماع الثامن والعشرين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال

أولا - افتتاح الاجتماع

١- عقد الاجتماع الثامن والعشرون للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في بانكوك في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. واشترك في رئاسة الاجتماع السيد ميكيل آمان سورنسن (الدانمرك) والسيدة جودي فرانسيس بومون (جنوب أفريقيا).

٢- افتتح السيد سورنسن الاجتماع في الساعة العاشرة وخمس دقائق من يوم ٧ تموز/يوليه، ورحب بالمشاركين في الاجتماع في بانكوك.

٣- وأدلى ببيان افتتاحي كل من السيد راشادا سينغالافانيجا، نيابة عن السيد سوويت خونكيثي، نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة في تايلند، والسيد ماركو غونزاليس، الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون.

٤- ورحب السيد سينغالافانيجا، نيابة عن حكومة وشعب تايلند، بالمشاركين في الاجتماع. وأشار إلى نجاح بروتوكول مونتريال منذ بدايته في عام ١٩٨٧، فأعرب عن ترحيبه بالأعمال الممتازة التي يضطلع بها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي. وعرض المهام المنتظرة، مثل التعجيل بالتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، ولاسيما في قطاعي التبريد وتكييف الهواء. وفيما يتعلق بالقطاع الأخير، دعا إلى توفير مساعدات تقنية ومالية للأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من

المادة ٥. وأشار أيضاً إلى التمويل اللازم لتمكين تلك الأطراف من الامتثال لجداول تخفيض مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بموجب البروتوكول، وأشار إلى أن سيناريوهات تمويل مختلفة لتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال قد أُعدت. وفي الختام، حث الأطراف على الحفاظ على الزخم الرامي إلى النجاح في تنفيذ البروتوكول.

٥- ورحب السيد غونزاليس بالمشاركين في الاجتماع. وأشار إلى القرار التاريخي الذي اعتمد في اجتماع الأطراف السابق والمتعلق بالتعجيل بتنفيذ تدابير الرقابة على مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، فأشار إلى أن تنقيحات البروتوكول التي اعتمدت في ذلك الاجتماع دخلت حيز النفاذ وأصبحت ملزمة لجميع الأطراف في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨. ولفت الانتباه إلى التحديات التي تواجهها الأطراف في اجتماعها الحالي، ومن بينها تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١، وحث الأطراف على التوصل إلى اتفاق يعود بالنفع عليهم وعلى البيئة نفسها. ولاحظ أن مقترحات قدمت بشأن التدمير المأمون للمواد غير المرغوب فيها المستنفدة لطبقة الأوزون، فأعرب عن أمله في أن يوفر تقرير الخبير الاستشاري بشأن هذا الموضوع معلومات مفيدة يُستشهد بها في المناقشات.

٦- وبعد إن عدد التقارير التي أعدها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، تنبأ بأنها سوف تثير مناقشات حامية وأن تؤدي إلى وضع توصيات يمكن تقديمها إلى اجتماع الأطراف الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وسلط الضوء على الأعمال الرئيسية للفريق، التي تشمل أعماله المتعلقة بابع كلوريد الكربون وبروميد الميثيل والاستخدامات الحرجة والاستخدامات الضرورية. ولفت الانتباه أيضاً إلى الاقتراح المتعلق بإمدادات بروميد الميثيل اللازمة لتلبية الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥.

٧- وفيما يتعلق بأعمال الأمانة، وصف التقدم الذي أحرز بالاشتراك مع منتديات أخرى، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واتفاقيه الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الجمارك العالمية، وأبلغ الاجتماع باعتزام الأمانة إعداد نشرة أخبارية عن أوجه الترابط مع الهيئات الأخرى. وأوضح أيضاً أن الأمانة أعادت تنظيم أسلوب عملها لإعطائه مزيداً من التركيز الإقليمي، بما يؤدي إلى فوائد مثل خفض التكاليف وتعزيز الدعم المقدم للأطراف. وفي الختام، أعلن أن الكرسي الرسولي والعراق أصبحا خلال عام ٢٠٠٨ طرفين في معاهدات الأوزون، وبذلك أصبح البروتوكول أقرب إلى أن يصير أول اتفاق بيني متعدد الأطراف يحقق التصديق العالمي.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف- الحضور

٨- حضرت الاجتماع الأطراف التالية في بروتوكول مونتريال: أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا،

الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، أستونيا، إثيوبيا، الجماعة الأوروبية، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المديف، مالي، موريتانيا، موريشوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فينست وغرينادين، ساو تومي وبرنسيبي، السنغال، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سرى لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجكستان، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تروكمنستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتوا، فييت نام، اليمن، زامبيا وزمبابوي.

٩- كما حضر الاجتماع مراقبون من كيانات ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: أمانة الصندوق المتعدد الأطراف المعني بتنفيذ بروتوكول مونتريال، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعبة مرفق البيئة العالمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي.

١٠- كما حضر الاجتماع مراقبون من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وبعض

الهيئات الأخرى التالية: Alliance for Responsible Atmospheric Policy, Alliant International, Arkema SA, BASF Polyurethane Specialities (China) Co. Ltd., California Cut Flowers, California Strawberry Commission, Carbon Reduction Technologies AS, Chemtura, Chulalongkorn University, Cool Quip, Crop Protection Coalition, Dow Agrosiences LLC, DuPont Fluoroproducts, DuPont International, Economic Community of West African States, Energy and Resources Group, Environmental Investigation Agency, Environmental Management Bureau, Fire and Environment Protection Network (NBK Ltd.), Florida Fruit and Vegetable Association/Crop Protection Coalition, Florida Tomato Exchange/Crop Protection Coalition, Greenpeace International, Gujarat Fluorochemicals Ltd., Guntner Asia Pacific Pte. Ltd., ICF International, ICL Industrial Products, Industrial Technology Research Institute, Institute for Governance and Sustainable Development, International Pharmaceutical Aerosol Consortium, Japan Fluorocarbon Manufacturers Association, Japan Industrial Conference for Ozone Layer and Climate Protection, Krauss Maffei Technologies GmbH, Kulthorn Kirby Public Company Ltd., Kulthorn Company Ltd., Macter International (Pvt.) Ltd., Mebrom MV, Naeslund International Ltd., National Scout Organization of Thailand, Natural Resources Defence Council, Nordiko Quarantine Systems Pty. Ltd, SRF Ltd., SunRice (Ricegrowers Ltd.), Technical Education and Skills Development Authority, TouchDown Consulting, Unilever Thai Trading Ltd., University of Chicago and Vimuttayalaya Institute.

باء - إقرار جدول الأعمال

١١- وعقب مناقشة، اتفق الفريق العامل على حذف بند واحد من مشروع جدول الأعمال وعلى النظر في عدد من المقترحات الأخرى في إطار البنود الملائمة. وبناء عليه، أقر جدول الأعمال التالي

استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/28/1، بصيغته المعدلة شفويًا:

- ١- افتتاح الاجتماع.
- ٢- المسائل التنظيمية:
 - (أ) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ب) تنظيم العمل.
- ٣- القضايا الناشئة عن التقرير المحلي لعام ٢٠٠٨ لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي والمواضيع ذات الصلة العالقة من عام ٢٠٠٧:
 - (أ) التقرير المحلي لعام ٢٠٠٨ لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي؛
 - (ب) استعراض التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الضرورية لعام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠؛
 - (ج) ملخص دراسة استطلاعيه تتناول بدائل لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في قطاعات التبريد وتكييف الهواء لدى الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ (المقرر ٨/١٩)؛
 - (د) دراسة عن الاختلالات الإقليمية المتوقعة في توافر الهالون ١٢١١، والهالون ١٣٠١ والهالون ٢٤٠٢ والآليات المحتملة لتحسين التنبؤ بهذه الاختلالات والتخفيف من حدتها في المستقبل (المقرر ١٦/١٩)؛
 - (هـ) استعراض وإصدار توصيات بشأن كل من إعفاءات استخدامات عوامل التصنيع؛ والانبعاثات الطفيفة المرتبطة بالاستخدامات؛ وبشأن استخدامات عوامل التصنيع التي يمكن إضافتها للجدول ألف من المقرر ١٤/١٠ أو حذفها منه (المقرر ٦/١٧)؛
 - (و) التقرير النهائي بشأن انبعاثات رابع كلوريد الكربون والفرص المتاحة لإجراء تخفيضات (المقرر ١٠/١٨)؛
 - (ز) تقرير عن انبعاثات بروميد البروبيل - ن وبدائله، والفرص المتاحة لإجراء تخفيضات (المقرر ١١/١٨)؛
 - (ح) استعراض التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الحرجة لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠؛
 - (ط) قضايا أخرى ناشئة عن تقارير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي.
- ٤- تقرير اللجنة التنفيذية عن دراسات الحالة المطلوبة بموجب المقرر ١٧/١٧ بشأن التدمير السليم بيئيًا للمواد المستنفدة للأوزون (المقرر ٩/١٨).

- ٥- تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال (المقرر ١٠/١٩).
- ٦- التنقيحات المقترحة على بروتوكول مونتريال.
- ٧- التعديلات المقترحة على بروتوكول مونتريال.
- ٨- مسائل أخرى.
- ٩- اعتماد التقرير.
- ١٠- اختتام الاجتماع.

جيم- تنظيم العمل

١٢- عرض الرئيس المشارك اقتراحاً بشأن تنظيم العمل، اعتمده الفريق العامل. واتفق الفريق على إنشاء ما يراه ضرورياً من أفرقه عاملة لإنجاز أعماله.

ثالثاً - القضايا الناشئة عن التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٨ لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، أو المواضيع ذات الصلة العالقة من عام ٢٠٠٧

ألف - التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٨ لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي

١٣- قدّم السيد لامبيرت كويجييرز الرئيس المشارك لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي تقرير الفريق المرحلي لعام ٢٠٠٨ ودعا الرؤساء المشاركين للجان الخيارات التقنية التابعة للفريق إلى عرض استنتاجاتهم على الفريق العامل المفتوح العضوية.

١٤- وعرضت السيدة هيلين توب، الرئيسة المشاركة للجنة الخيارات التقنية الطبية، توصيات الفريق بشأن تعيينات الاستخدامات الضرورية لمركبات الكربون الكلورية فلورية في صنع أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة. وأوضحت أنّ هناك تخفيضات كبيرة في الكميات المعيّنة للجماعة الأوروبية والولايات المتحدة. وقد أوصى الفريق ولجنة الخيارات التقنية الطبية التابعة له بالكمية المعيّنة من الاتحاد الروسي لعام ٢٠٠٩، ولكنهما لم يوصيا بالكمية التي عينتها الجماعة الأوروبية لعام ٢٠٠٩ وبالكمية التي عينتها الولايات المتحدة لعام ٢٠١٠ وذلك نظراً لتوافر بدائل أو مخزونات كافية. وأشارت المتكلمة إلى أنّ الجماعة الأوروبية أبلغت الفريق في هذا الأسبوع بمعلومات تقنية جديدة مهمّة، وشددت على أنّ الفريق يرحّب بفرصة العمل مع الأطراف بشأن التعيينات وهو مستعدّ لاستعراض المعلومات قبل موعد الاجتماع العشرين للأطراف.

١٥- وفيما يتعلّق بالتخلص التدريجي من أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة العاملة بمركبات الكربون الكلورية فلورية في البلدان العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، قالت السيدة توب إنّ تقدماً كبيراً قد أُحرز في التخلي عن استخدام أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة العاملة بمركبات الكربون الكلورية فلورية حيث أصبحت طائفة واسعة من البدائل المجدية تقنياً متوافرة. وعلى الرغم من أنّ أقل

من ١٨ شهراً تفصلنا عن موعد التخلص من إنتاج مركبات الكربون الكلورية فلورية، فإنّ عمليات تحويل مصانع أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة العاملة بهذه المركبات والمملوكة محلياً، التي يموّلها الصندوق المتعدد الأطراف، لا تزال في مراحلها الأولى. ومع ذلك، يرحّب أيضاً أن يكون استمرار صنع كميات صغيرة من هذه المركبات للأغراض الصيدلانية أمراً غير عملي بعد عام ٢٠٠٩. وقد نظر الفريق ولجنة الخيارات التقنية الطبية التابعة له في خيارات بشأن إنتاج مركبات الكربون الكلورية فلورية للأغراض الصيدلانية بعد عام ٢٠٠٩، وأوصيا بحملة نهائية لإنتاج هذه المركبات وذلك بعد النظر في المسائل التقنية والاقتصادية، وارتأيا أنّ هذا الإنتاج يمكن، بشيء من التخطيط، أن يتحقق عام ٢٠١١ ما لم يتأخّر تنفيذ المشاريع أكثر من ذلك. وأفادت المتكلمة أنّه سيكون بالإمكان التوصية بتاريخ مفضّل لهذه الحملة عندما تتضح مواعيد تنفيذ المشاريع ويتم تحديد التوقعات بشأن الكميات المطلوبة من مركبات الكربون الكلورية فلورية.

١٦- وقالت إنّ الفريق ولجنة الخيارات التقنية الطبية التابعة له استعرضا المقررات بشأن الاستخدامات الضرورية والتوجيه الداعم في دليل تعيينات الاستخدامات الضرورية وخُلصا إلى أنّ بعض المقررات لا تنطبق على الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ ولكنها قد تعنيها. وقد يتطلب الأمر مقررات جديدة لمراعاة المراحل الأخيرة من التحول العالمي ومن حملة الإنتاج النهائية. وفي الختام، قالت إنّ الفريق ولجنة الخيارات التقنية الطبية التابعة له يلتزمان بالتوجيه من الأطراف لتقييم التعيينات بموجب المادة ٥ التي قد ترد في عام ٢٠٠٩.

١٧- وقال السيد يان راي، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية المعنية بالمواد الكيميائية، إنّّه قد تمت التوصية بتضمين الجدول ألف من المقرر ١٥/١٩ ثلاثة تطبيقات لرابع كلوريد الكربون كمادة وسيطة، معيّنة من الصين، ومجذف تطبيق واحد لهذه المادة في الهند بمقتضى المقرر ٦/١٧. وقال إنّّه لم يستطع التوصية بتنقيح الجدول باء من المقرر ١٤/١٠ لعدم توافر كافة البيانات. واستجابة للمقرر ٧/١٣، الداعي إلى وضع معلومات مستكملة بشأن بروميد البروبيل - ن، أفاد المتكلم بأنّ العمل جارٍ لاستخدام نموذج ثلاثي الأبعاد في تحديد قيم دالات استنفاد الأوزون لمادة بروميد البروبيل - ن، ولكنّ استهلاكها يشهد تزايداً في الولايات المتحدة والبلدان الآسيوية واستقراراً في اليابان. وطلب المتكلم إلى الأطراف أن تضع نظام إبلاغ لتوجيه أي تعديلات وتنقيحات ومقررات. ثمّ أبلغ عن الحالة السائدة فيما يتعلق بتعيين بشأن الاستخدام الضروري لمركبات الكربون الكلورية الفلورية - ١١٣ (CFC-113) مقدّم من الاتحاد الروسي بموجب المقرر ١٤/١٩، وأشار إلى أنّه قد تمّ تحديد خبراء لزيارة هذا البلد من أجل مناقشة إمكانية استبدال هذه المادة. وأخيراً، احتتم بالقول إنّ الفريق ولجنة الخيارات التقنية المعنية بالمواد الكيميائية التابعة له سيواصلان الحوار مع الوفد الروسي خلال الاجتماع الثامن والعشرين للفريق العامل، وسيتمّ الإبلاغ في الاجتماع التاسع والعشرين للأطراف في الدوحة في عام ٢٠٠٩ بشأن التوصية بالكمية اللازمة من CFC-113 في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

١٨- وقدم السيد بول أشفورد، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية المعنية بالرغاوى، موجزاً للفرع المعني بالرغاوى من التقرير المرحلي. وأشار إلى وجود نمو سريع في صنع البوليستيرين المنبتق في الصين وفي بلدان أخرى في المنطقة، وذلك باعتماد مرافق الصنع على نطاق ضيق التي تستخدم مركبات

الكربون الهيدروكلورية فلورية - ١٤٢ ب وبقدر متزايد مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ٢٢. وبما أنه لا يكاد يوجد سوى القليل من المرافق الموازية في البلدان غير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، فإن اختيار التكنولوجيات المناسبة للتخلص التدريجي سيكون أمراً صعباً. هذا، ويشهد استعمال رذاذ رغوة بولي يوريثان في الصين نمواً سريعاً تدفعه في ذلك متطلبات تحسين كفاءة الطاقة في البيوت الحالية.

١٩- وفيما يتعلق بالإدارة المصرفية، أفاد المتكلم بأن كلاً الأطراف العاملة وغير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ مازالت تقيم استخدام تمويل الكربون الطوعي. وهذا الأمر ينطبق بالأخص على الرغوى حيث تكلفة الاسترداد عالية بسبب تكاليف تمييز المواد. بيد أن هذا الاسترداد غير ممكن من الناحية التقنية بالنسبة لبعض أنواع رغوى المباتي (رذاذ رغوة بولي يوريثان على وجه الخصوص) نظراً لعدم القدرة على تمييز الرغوة عن سائر نفايات ركام المباتي. ولوحظ أيضاً أن العمل يجري على تطوير مركبات كربون هيدروكلورية فلورية ذات إمكانات احتراق عالمي منخفضة في بعض التطبيقات المتخصصة للرغوى. هذا، وقد تم إطلاق بديل لكي يستخدم في قطاع الرغوى ذات العنصر الواحد.

٢٠- وقال إن المقرر ٦/١٩ أكد مجدداً على تكنولوجيات التحوّل عن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ١٤١ ب نظراً لما لها من احتمالات عالية في استنفاد الأوزون، وعلى ما سُمي بنهج "الأسوأ أولاً" المتوخى في المقرر، وعلى ضرورة الوفاء بشرط التجميد في عام ٢٠١٣ وبالالتزامات التخفيض في عام ٢٠١٥. وشدد المتكلم على أن معظم المرافق التي تتطلب التحويل موجودة لدى منشآت صغيرة، وعلى أن كل الخيارات التكنولوجية المتاحة توجد بشأنها بعض المخاطر. أما فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، فإن هناك شواغل بشأن الأسعار والأثر المناخي المترتب عن الانبعاثات المباشرة. أما فيما يخص المركبات الهيدروكربونية، فإن الاستثمار الرأسمالي اللازم قد يشكل عائقاً كبيراً - ولا سيما في الحالات التي يكون استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية منخفضاً. وثمة بديل جديد، هو فورمات الميثيل، يبدو من المواد الواعدة بدرجة كبيرة. بيد أن الخبرات المكتسبة من استخدامه في الأطراف غير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ التي تدعم نقل التكنولوجيا في المستقبل ما زالت غير متوفرة. وأشار إلى وجود حاجة إلى اكتساب المزيد من الخبرات فيما يتعلق بفورمات الميثيل نظراً لما ينطوي عليه من إمكانيات في البلدان العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، وإلى أن أفضل وسيلة لذلك هو تنفيذ مشاريع تجريبية ذات صلة.

٢١- وأخيراً، أشار المتكلم إلى أن التحوّل عن الأخذ بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية من شأنه أن يتيح فرصة للعزل بواسطة نوعية مواد من غير هذه المركبات (وبخاصة الألياف المعدنية) والحصول على نصيب من سوق التطبيقات التي يعوّض فيها سمك العازل ضعف أداء العزل الحراري لدى هذه المواد. وأشار أيضاً إلى أن اتجاهات السوق تظلّ مع ذلك تسير في الاتجاه المعاكس.

٢٢- وقدم السيد ديفيد كاتشبول، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية المعنية بالهالونات، معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ المقرر ١٦/١٩ الذي طلب إلى الفريق أن يواصل دراسة حالات اختلال التوازن بشأن الهالونات ١٢١١ و ١٣٠١ و ٢٤٠٢. وقال إن أمانة الأوزون طلبت معلومات في رسائل وجهتها إلى المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي وإلى كل طرف من

الأطراف. وقد وصلت إلى حدّ الآن ردود من هاتين المنظمتين ومن ١٥ طرفاً. وقد أمدت أمانة الأوزون أيضاً لجنة الخيارات التقنية المعنية بالهالونات ببيانات عن إنتاج واستهلاك الهالونات في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. ولاحظ بأسف أنّ دراسة الصندوق متعدد الأطراف بشأن سير عمل مصارف الهالونات لم يُشرع فيها بعد. ونظراً لمحدودية توافر البيانات القطرية، وغياب البيانات التي كانت ستتيحها هذه الدراسة، فإنّ الدراسة التي سيعدها الفريق لن تكون جاهزة قبل انعقاد الاجتماع العشرين للأطراف.

٢٣- وقدم السيد محمد بصري الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل عرضاً عاماً للتقرير المرحلي الذي أعدته اللجنة عن استخدامات بروميد الميثيل الخاضعة للرقابة، وعرض أحدث البيانات عن الإنتاج والاستهلاك العالميين من بروميد الميثيل واتجاهاتها، والاستخدام في الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، وتلك غير العاملة بها فيما يتعلق بخطوط الأساس في عامي ١٩٩١ و١٩٩٥، والبيانات المتعلقة بالحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن لعام ٢٠٠٦. وأشار إلى أنّ أكبر انخفاض في الاستهلاك في الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ كان في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأنّ أمريكا اللاتينية هي حالياً أكبر إقليم يستهلك بروميد الميثيل.

٢٤- وأبلغ عن التقدم المُحرز مؤخراً في توفير البدائل في معاملات التربة والتي تضمنت نظاماً من ثلاثة طرق باستخدام توليفة من ١، ٣ - ثنائي كلور البروين وكلور بيكرين وميتامن من الصوديوم لمكافحة آفة عشب الجوز والعوامل المرضية الأخرى للنباتات، وأصبح من الممكن خفض الحاجة إلى بروميد الميثيل في الكثير من القطاعات من خلال استخدام الشرائح العازلة.

٢٥- كما تناول مسألة المقرر ٩/١٩ الذي طُلب فيه من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي تقديم توضيح للمنهجية التي يتبعها لاستخدام التحليلات التحويلية في عمله. وأوضح أنّ ذلك قد أدرج في تقرير الفريق، واستطرد بأن أوضح أنّ التحليل التحويلي يوفر أفضل التقديرات الإحصائية للفعالية النسبة للبدائل الكيميائية الرئيسية لبروميد الميثيل على النحو الذي تحدد من خلال تحليل للمعلومات عبر عدد كبير من الدراسات في مختلف الأقاليم في ظل ضغوط مختلفة من العوامل المرضية. وقد استخدمت لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل هذا التقرير كدليل إزاء الفعالية النسبية للكثير من البدائل بالاقتران مع الكثير من المنشورات العلمية المحدثة الأخرى، ووقائع المؤتمر والتقارير المنشورة وغيرها للتحقق من توصياتها ودعمها. وأكد أنه لم يحدث أي تغيير في هذا النهج في الجولة الحالية من عمليات التقييم.

٢٦- وأبلغت السيدة ميتشيل ماركوت، الرئيسة المشاركة للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل بأن اللجنة الفرعية المعنية بالحجر الصحي والهياكل والسلع التابعة للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل قد ركزت على استعراض دقيق للحالة الراهنة والفعالية التقنية والتكاليف واعتماد بدائل بروميد الميثيل في مطاحن الدقيق. وكان طحن الدقيق أكبر استخدامات بروميد الميثيل غير المتعلقة بالحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن مما أسفر عن تعيينات للاستخدامات الحرجة من كندا وإسرائيل والولايات المتحدة. وقد استخدم نحو ٣٠٠ طن متري من بروميد الميثيل في كافة أنحاء العالم. وقد انخفضت تعيينات الاستخدامات الحرجة لطحن الدقيق ببطء وذلك جزئياً لأن بعض أعضاء قطاع الدقيق تحروا

فعالية وتكاليف البدائل. غير أن القائمين على عمليات التبخير المطهر من ذوي الخبرة في مجال البدائل أكدوا فعالية ومعقولية التكاليف.

٢٧- وأعربت اللجنة الفرعية المعنية بالحجر الصحي والهياكل والسلع التابعة للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل عن تقديرها لكندا والجماعة الأوروبية وإسرائيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لمساهمتها في تقارير البحوث والتجارب التجارية وسجلات التبخير المطهر والدراسات الاقتصادية والمقابلات التي عقدت فيما يتعلق بالدراسة. وفي إطار تقرير طحن الدقيق تم إيجاز جميع المراجع وأتيح كل مرجع تم الاستشهاد به للأطراف من خلال أمانة الأوزون. وواجه القائمون على عمليات الطحن في كندا والولايات المتحدة مشاكل فيما يتعلق بالبديل الرئيسي وهو فلوريد السولفوريل نتيجة للافتقار إلى الموافقة التنظيمية على التلامس بالأغذية. فبعض الأغذية التي كان يمكن تلامسها بواسطة بروميد الميثيل لم يمكن تلامسها بواسطة فلوريد السولفوريل، حيث كانت المطاحن التي تنتج خلطات المخبوزات الأكثر تأثراً. ولم يتم تسجيل فلوريد السولفوريل في إسرائيل حيث استخدمت بدلاً منها المعاملة بالحرارة الموضعية بنتائج جيدة. ويمكن قتل الآفات في مطاحن الدقيق من خلال الإدارة المتكاملة المكثفة للأثاث بالإضافة إلى معالجة توليفية بفلوريد السولفوريل ودرجات الحرارة التي تزيد على ٢٧ درجة مئوية أو المعالجة الحرارية بما يزيد على ٥٠ درجة مئوية (مجمعة مع طرائق الحواجز).

٢٨- كما أبلغت اللجنة الفرعية للحجر الصحي والهياكل والسلع أن استخدام بروميد الميثيل في الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن انخفض من نحو ١٤ ٠٠٠ طن في ٢٠٠٥ إلى نحو ١٠ ٠٠٠ طن في ٢٠٠٦. ولم تكن أسباب الانخفاض المبلغ عن الاستخدام في الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن واضحة. وعلاوة على ذلك، أبلغت الأطراف من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن رفض الاتحاد الأوروبي السلع المصدرة على منصات نقالة معالجة ببروميد الميثيل على النحو المسموح به في المعيار الدولي رقم ١٥ من معايير تدابير الصحة النباتية. وذكرت هذه الأطراف أن معالجة المنصات النقالة بالحرارة باهظة التكلفة في الأقاليم ولا يمكن الاعتماد عليها وغير موثوقة من الناحية البيئية.

٢٩- وقال السيد لامبيرت كويجبرز وهو يتحدث بصفته الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية إنه سيركز فقط على المقرر ٨/١٩ حيث يمكن الحصول على كافة المعلومات من التقرير المرحلي للفريق لعام ٢٠٠٨. وقد تدارست الأطراف بدائل مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في ظل ظروف معينة مثل ارتفاع درجات الحرارة في الجو المحيط، وطلبت من الفريق إجراء دراسة استكشافية عن إمكانيات استخدام بدائل هذه المركبات بالإضافة إلى موجز للدراسة يقدم للاجتماع الثامن والعشرين للفريق العامل. وقد أنشأت لجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية ابتداء من عام ٢٠٠٨ لجنة خبراء فرعية، وأجرت تحليلات أولية للمشاكل المتوقعة لدى الاستعاضة عن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في القطاعين الفرعيين المعنيين بتكييف الهواء والتبريد. وقد حرت تغطية بعض القضايا التفصيلية بإيجاز بالفعل في التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٨ إلا أنه تبين استحالة إعداد موجز وتوصيات في وقت مناسب للعرض على الاجتماع الحالي. ونظراً لأن من الصعب تجميع تقرير بواسطة الخبراء المعنيين في فترة زمنية قصيرة دون

أي تمويل ودون أية إمكانيات جيدة للوجستيات والاتصال بشأن عملية الاستعراض، سوف تعمل لجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية جاهدة على تسليم الموجز للاجتماع العشرين للأطراف.

٣٠- وأبلغ السيد ستيفن انديرسون أحد الرؤساء المشاركين لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بأن الإجراءات التي اتخذت بالفعل في إطار البروتوكول قد وفرت الحماية للمناخ. وأوضح أن معظم المواد المستنفدة للأوزون كانت من غازات الاحتباس الحراري التي جرى التخلص منها بالتدريج في إطار البروتوكول إلا أنها لا تخضع للرقابة. بمقتضى بروتوكول كيوتو ولاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وكانت مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية من بدائل المواد المستنفدة للأوزون التي شجع عليها بروتوكول مونتريال؛ إلا أنها تخضع للرقابة بمقتضى بروتوكول كيوتو. وقد أوصى الفريق بإجراء تقييم كمي للانبعاثات الكيميائية المباشرة وما يتصل بها من الانبعاثات غير المباشرة لاستخدام الوقود باستخدام أداء مناخ دورة الحياة. وقال إن بوسع الأطراف إن تواصل حماية طبقة الأوزون والمناخ من خلال تشجيع استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي تتسم بكفاءة طاقة نوعية وانخفاض إمكانيات الإحترار العالمي، وتثبيت استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي تنطوي على إمكانيات مرتفعة للإحترار العالمي؛ التقليل إلى الحد الأدنى من التصنيع والاستخدام وانبعاثات نهاية العمر؛ والإسراع بالتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون، واحتواء واسترجاع وإعادة استخدام وتدمير المخزونات من المواد المستنفدة للأوزون؛ وتنفيذ عمليات الرقابة على الاستخدامات الحالية المعفاة من عوامل التصنيع والمواد الوسيطة والمختبرات والاستخدامات التحليلية والأساسية.

٣١- وقال إنه تم توفير المعلومات عن القضايا التنظيمية بما في ذلك أحدث طلب للميزانية والوظائف المتاحة في الفريق ولجانه. وطلب الفريق ما مجموعه ١٠٠ ٠٠٠ دولار لمصروفات السفريات والاجتماعات الخاصة بالخبراء من الأطراف غير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، والتي تعتبر ضرورية لاستكمال العمل التي أسندته الأطراف والتي لا يمكن بدون ذلك توفير التمويل لمشاركتها. وكان الفريق يسعى في عام ٢٠٠٨ إلى الحصول على رئيس مشارك للجنة الخيارات التقنية للهالونات من طرف يعمل بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ أو من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وخبراء في الرقابة على شتلات الجوز، وإعادة زراعة البساتين والغابات وإكثار المشاتل للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل وخبراء في مجال الحماية من الحرائق بطريق الجو للجنة الخيارات التقنية للهالونات.

٣٢- وعقب تقديم العروض، رد أعضاء الفريق على العديد من طلبات التوضيح بشأن نقاط معينة. وأثار الممثلون بعض القضايا مثل الانبعاثات المصاحبة لاستخدامات العوامل الوسيطة، ومراعاة المخزونات لدى إجراء عمليات التقييم، وتوصية بطلبات للإعفاءات للاستخدامات الحرجة، والتقدم المحرز في وضع وتطبيق بدائل بروميد الميثيل.

٣٣- ورداً على ذلك قدم الرؤساء المشاركون لمختلف لجان الخيارات التقنية المزيد من التفاصيل عن الطرائق التي استخدمت في استخلاص الأرقام المعروضة.

٣٤- وطلب أحد الممثلين وهو يعلق على ما يبدو من نقص التقدم صوب إيجاد بدائل لاستخدام بروميد الميثيل في التبخير المطهر للتمور عالية الرطوبة، إبلاء قدر أكبر من الأولوية لهذه المسألة. ورد أحد الرؤساء المشاركين بأن المسألة تحظى باهتمام كبير مشيراً إلى الاجتماع الذي عقد مؤخراً في مصر تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومشروع ممول في الجزائر وتونس سيستخدم كنموذج للبلدان الأخرى.

٣٥- وفيما يتعلق بالتحول إلى أجهزة الاستنشاق الخالية من مركبات الكربون الكلورية فلورية لتخفيف من أزمات الربو، علق أحد الممثلين على مسألة حماية المرضى خلال هذا التحول وعلى الاختلافات بين الأدوية التي تقدم على أساس وصفات طبية وتلك التي في المتناول دون هذه الوصفة من حيث التكلفة التي تقع على عاتق المريض.

٣٦- ورداً على سؤال بشأن موعد إنتاج الدفعة النهائية لأغراض أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة، أوضح أحد الرؤساء المشاركين الصعوبات والعيوب التي تتوافر في النهج المتشدد بصورة مفرطة واقترح تحديد فترة ١٢ شهراً بعد استكمال أحد المشاريع باعتبار ذلك فترة كافية لمواصلة الانتقال والتحول إلى منتجات التحويل.

٣٧- ورداً على طلب الحصول على مزيد من المعلومات عن تعيينات الاستخدامات الضرورية في الاتحاد الروسي، أوضح أحد الرئيسين المشاركين أن الزيارة الميدانية التي كان يتعين القيام بها في شباط/فبراير ٢٠٠٨ سوف تجرى في الواقع في المستقبل القريب.

باء - استعراض التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الضرورية لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

٣٨- عقب تقديم البند بواسطة الرئيس المشارك، بين ممثل الولايات المتحدة التقدم المحرز من حيث إعفاءات الاستخدامات الضرورية لأجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة في بلده خلال السنوات الأخيرة مشيراً إلى أنه قد حقق انخفاض بنسبة تصل إلى أكثر من ٩٥ في المائة منذ أن بدأت عملية تعيين الاستخدامات الضرورية. وقال فيما يتعلق بالمخزونات من مركبات الكربون الكلورية فلورية، إنه يتعين النظر إلى المسألة على أساس كل مصنع على حدة، فالسلع تحتفظ بها طائفة من المصنعين. وفيما يتعلق بمسألة الطابع الضروري للاستخدامات، أوضح أنه يجري اتخاذ إجراء محلي لتحديد العقاقير المسموح ببيعها في البلد لأجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة العاملة بمركبات الكربون الكلورية فلورية. وفي حين أشارت لجنة الخيارات التقنية الطبية إلى أن هناك بدائل للابنفرين، أشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن أي منها لا يتوافر بدون وصفة طبية مما يعني أن على المرضى زيارة طبيب لكي يكتب له هذه الوصفة. ونتيجة لذلك، حذر من المشاكل المحتملة لإزالة الإعفاءات لهذه العقاقير بالنسبة للمرضى غير المؤمن عليهم. وطلب إجراء مشاورات مع الرئيسين المشاركين للجنة الخيارات التقنية الطبية.

٣٩- وفيما يتعلق بتعيينات الاستخدامات الضرورية للاتحاد الروسي للأغراض الفضائية الجوية، اقترح الرئيس المشارك، بالنظر إلى إرجاء الزيارة الميدانية لذلك البلد، وموافقة الفريق العامل، وقف النظر في البند إلى أن يتوافر المزيد من المعلومات.

جيم - ملخص دراسة استكشافية تتناول بدائل لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية المستخدمة في قطاعات التبريد وتكييف الهواء لدى الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ (المقرر ٨/١٩)

٤٠ - وعقب تقديم الرئيس المشارك لهذا البند، قال السيد كويجز، رداً على سؤال أثير سابقاً، إن الفريق يدرك تماماً أن ارتفاع درجات الحرارة المحيطة تعني زيادة في استهلاك الطاقة. وأوضح أن الدراسة الاستكشافية لم تنجز في الوقت المناسب للنظر فيها في هذا الاجتماع، علماً بأن كثيراً من الخبراء كانوا يعملون دون تمويل من أجل استكشاف جميع الخيارات الممكنة، بيد أن الفريق ولجنة الخيارات التقنية المعنية بتكييف الهواء والمضخات الحرارية التابعة للفريق، سيبدلان قصارى جهدهما لتوفير مزيد من التفاصيل أثناء الاجتماع العشرين للأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقال أيضاً إنه ستجرى مشاورات مع مهندسي التصميمات المعنيين والبلدان المتضررة بشأن توفير المزيد من المعلومات التقنية. وسوف يتعلق ذلك على وجه الخصوص بجنوب أفريقيا في حالة المناجم العميقة.

٤١ - وفيما رحب الممثل الذي أثار السؤال في البداية بالرد على سؤاله، أشار إلى أنه إذا كانت الصعوبات المالية هي التي حالت دون إحراز تقدم في هذا الأمر، فينبغي توفير التمويل من الصندوق المتعدد الأطراف.

دال - دراسة عن أوجه عدم التوازن الإقليمية المحتملة بشأن توافر الهالون ١٢١١ والهالون ١٣٠١ والهالون ٢٤٠٢، والآليات المحتملة للعمل في المستقبل على تحسين التنبؤ بأوجه عدم التوازن تلك والتخفيف من حدتها (المقرر ١٦/١٩)

٤٢ - وعقب تقديم الرئيس المشارك لهذا البند، أشارت ممثلة إلى أن كثيراً من البلدان اتخذت ترتيبات لتلبية احتياجاتها من الهالونات، ومع ذلك قالت إن البلدان قد تعاني كذلك من النقص فيها ما لم تقم بإدارة الهالونات لديها إدارة سليمة على سبيل المثال باستخدام مصارف تنشأ بمساعدة الصندوق المتعدد الأطراف. وحثت جميع الأطراف على توفير المعلومات اللازمة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى إجراء الدراسة وإتاحتها للنظر فيها في الاجتماع العشرين للأطراف.

هاء - استعراض وإصدار توصيات بشأن كل من إعفاءات استخدامات عوامل التصنيع؛ والانبعاثات الطفيفة المرتبطة بالاستخدامات؛ وبشأن استخدامات عوامل التصنيع التي يمكن إضافتها للجدول ألف من المقرر ١٤/١٠ أو حذفها منه (المقرر ٦/١٧)

٤٣ - وعقب تقديم الرئيس المشارك لهذا البند، أشارت ممثلة إلى أن كثيراً من البلدان لم تتمكن من تقديم معلومات عن أشياء كثيرة من بينها استخدام المواد الخاضعة للرقابة كعوامل تصنيع، وفقاً لمقتضى المقرر ١٤/١٠. وأشارت إلى أن عدم توفير المعلومات هذا، يعوق عمل الفريق ومن ثم حثت جميع الأطراف على الامتثال للمقرر المعني لتمكين لجنة الخيارات التقنية المعنية بالمواد الكيميائية من الاضطلاع باستعراض استخدامات عوامل التصنيع.

٤٤ - وأعرب أحد الممثلين عن رغبته في إضافة المزيد من المواد إلى الجدول ألف واقترح إجراء مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع. وقال ممثل آخر إنه يعتبر هذه الخطوة غير ضرورية، بالنظر إلى أن البلد المعني كان عليه معالجة عوامل التصنيع الثلاثة المعنية دون تمويل إضافي. واقترح أنه بالنظر إلى أن

المقرر ٦/١٧ أشار إلى جدول تعديلات بعد كل سنتين لذا لا ينبغي إجراء أي تعديلات على الجدول ألف حتى عام ٢٠٠٩. واقترح الرئيس المشارك، وبموافقة الفريق العامل، أن يعقد الممثلون ذوي الصلة مشاورات غير رسمية ويقدموا تقريراً يتضمن حلاً أو مقترحاً إلى الاجتماع في تاريخ لاحق.

واو - التقرير النهائي بشأن انبعاثات رابع كلوريد الكربون والفرصة المتاحة لإجراء تخفيضات (المقرر ١٠/١٨)

٤٥- قال الرئيس المشارك، مقدماً هذا البند، إن فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي كان قد عرض، في عام ٢٠٠٦، استجابة للمقرر ٤/١٦، تقريراً استعرض فيه انبعاثات رابع كلوريد الكربون والطرق الممكنة للحد من تلك الانبعاثات. وقد طلبت الأطراف من الفريق مزيداً من المعلومات عن الانبعاثات وعن أوجه عدم اليقين المتصلة بذلك، وقد قدم الفريق عرضاً بشأن هذا الموضوع في هذا الاجتماع.

٤٦- وقدم السيد جوزي بونز بونز الرئيس المشارك لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي استنتاجات فرقة عمل الفريق لعام ٢٠٠٨ المعنية بانبعاثات رابع كلوريد الكربون. وأوضح أن عمليات تقييم الإنتاج والاستهلاك كانت أكثر صعوبة بالنسبة لرابع كلوريد الكربون من المواد الأخرى المستفدة للأوزون لأن هذه المادة لها استخدامات شديدة الأهمية كعوامل وسيطة. وكان بالوسع العملي بالبيانات الخام عن الإنتاج الذي أبلغت عنه الأطراف لأمانة الأوزون. وقد أمكن من خلال تقديرات الإنتاج العالمي إجراء حساب ومقارنات للتقديرات الشاملة للانبعاثات مع تقديرات مفصلة كانت قد عرضت في التقييم العلمي لعام ٢٠٠٦. وقد وجدت فرقة العمل أن إنتاج رابع كلوريد الكربون في عام ٢٠٠٦ بلغ نحو ٢٠٠ ٠٠٠ طن متري، كانت العوامل الوسيطة تمثل فيها ١٦١ ٠٠٠ طن متري. وكان مستوى الانبعاثات التي قدرها فريق التقييم العلمي تبلغ نحو ٧٠ ٠٠٠ طن متري أو ٣٤ في المائة من مجموع الإنتاج مما يمثل اختلافاً غير قابل للتوفيق عن الأرقام التي توصلت إليها فرقة العمل.

٤٧- وكانت الاستنتاجات الرئيسية الأخرى التي أبلغ عنها تشير إلى أن كلاً من إنتاج رابع كلوريد الكربون وانبعاثاته في الغلاف الجوي ظلت ثابتة تقريباً خلال السنوات الأخيرة، وأن الاستخدامات الجديدة لرابع كلوريد الكربون كعوامل وسيطة قد عوضت الانخفاضات في الاستخدام التي نشأت عن التخلص التدريجي من مركبات الكربون الكلورية فلورية، وأن حجم الاستخدامات غير العوامل الوسيطة من رابع كلوريد الكربون أخذ في الانخفاض.

٤٨- وأشار إلى أن التفسيرات المتعلقة بالاختلافات بين تقديرات الانبعاثات تتضمن احتمال عدم الإبلاغ عن كميات من الإنتاج، وأن الانبعاثات والإنتاج غير المقصود قد تكون أكبر مما كان متوقعاً، وأن جميع المنشآت الكيميائية ليست على نفس الدرجة من الرقابة على الانبعاثات. ومن المتوقع أن يساعد العمل الذي يربط بين تركيزات رابع كلوريد الكربون في الغلاف الجوي والموقع الجغرافي لمصادر الانبعاثات في حل هذه المشكلة.

٤٩ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك أعرب بعض الممثلين عن أملهم في أن يتحقق المزيد من التقدم، قبل الاجتماع العشرين للأطراف، فيما يتعلق بشرح ارتفاع نسبة انبعاثات رابع كلوريد الكربون وأنماط استخدامات المواد الوسيطة التي أُشير إليه في التقرير. وطلب أحد الممثلين إلى الفريق أن يعد قائمة شاملة بالاستخدامات التي يستعمل فيها رابع كلوريد الكربون كمواد وسيطة. وقال ممثل الفريق إنه يمكن القيام بهذه المهمة ولكن يجب ألا يغيب عن الأذهان أن استخدامات رابع كلوريد الكربون كمواد وسيطة هي ذات خطورة أكبر كثيراً من استخدامات المواد الأخرى كمواد وسيطة.

زاي - تقرير عن انبعاثات بروميد البروبيل - ن وبدائله، والفرص المتاحة لإجراء تخفيضات (المقرر ١١/١٨)

٥٠ - ذكر الرئيس المشارك، عند تقديم هذا البند، أن الأطراف كانت قد طلبت، بموجب مقررها ٧/١٣، إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي إلى أن يقدم تقارير سنوية عن استخدام بروميد البروبيل - ن وانبعاثاته، وترد مناقشة لهذا الموضوع في التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٨.

٥١ - قال ممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إن التقارير السابقة لفريق التقييم العلمي وفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أوردت دلائل على إسهام بروميد البروبيل - ن في استنفاد الأوزون. وأعرب عن قلقه من أن بروميد البروبيل - ن يجري تسويقه باعتباره مادة بديلة لمواد مستنفدة للأوزون ومواد غير مستنفدة للأوزون في الكثير من الاستعمالات، وأضاف أن الجماعة الأوروبية، وبتأييد من النرويج وسويسرا، اقترحت مشروع مقرر يقضي بإضافة بروميد البروبيل - ن إلى قائمة المواد الخاضعة للرقابة في إطار بروتوكول مونتريال خلال التعديل القادم للبروتوكول، وسوف تطلب من الأطراف عدم تشجيع إنتاج وتسويق بروميد البروبيل - ن باعتباره بديلاً لأي مواد مستنفدة للأوزون، وتقييد استعماله متى ما توافرت بدائل، وإبلاغ المعلومات المتاحة لديها.

٥٢ - وقال العديد من الممثلين إن إدراج بروميد البروبيل - ن كمادة خاضعة للرقابة أمر غير سليم في الوقت الراهن، نظراً لعدم توفر المعلومات الكافية عن تأثيره على طبقة الأوزون، وعن استخداماته أو عن مدى توفر البدائل له. وقال أحد الممثلين إن الاجتماع التاسع عشر للأطراف كان قد أدرج مواد قصيرة العمر للغاية، بما فيها بروميد البروبيل - ن، ضمن اختصاصات التقارير التي تصدر كل أربع سنوات لأفرقة التقييم لسنة ٢٠١٠، وأن ذلك هو الوسيلة السليمة لاستعراض هذه المادة.

٥٣ - وتقرر إرجاء النظر في بروميد البروبيل - ن.

٥٤ - وفي جلسة لاحقة، قدم ممثل الاتحاد الأوروبي، بتأييد من النرويج وسويسرا، مشروع مقرر عن المواد المهلجنة القصيرة العمر للغاية. وقال مقدماً مشروع للمقرر إن فريق التقييم العلمي كان قد أورد في عام ٢٠٠٦، فيما يتعلق بروميد البروبيل - ن، أن إسهام المواد المهلجنة قصيرة العمر للغاية، في استنفاد الأوزون الستراتوسفيري أكبر مما كان مقدراً في السابق. ولذا هناك حاجة لتشجيع الأطراف على إبلاغ البيانات المتعلقة بإنتاج واستهلاك المواد المهلجنة قصيرة العمر للغاية وعدم تشجيع ترويج وتسويق هذه المواد.

٥٥ - وقال أحد الممثلين، بتأييد من آخر، إن فريق التقييم العلمي، خلال فترة ولايته، قدم إلى الأطراف، في العديد من المناسبات، تحليلات للمواد القصيرة العمر والمواد القصيرة العمر للغاية، وأن الأطراف رأت في كل من تلك المناسبات ألا تتخذ أي إجراء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فريق التقييم العلمي، في أحدث تقرير له في عام ٢٠٠٦، أورد أن البيانات المتاحة له تبين أن تأثير المواد المهلجنة القصيرة العمر للغاية في استنفاد الأوزون الستراتوسفيري ضئيل للغاية. وأخيراً قال إن مثل هذه المواد ينبغي أن تنظر فيها الأطراف في إطار منسق وليس كل مادة على حدة.

٥٦ - وقال ممثل آخر إنه وفقاً لما سبق أن قرره اجتماع الأطراف، فإن أفضل طريقة لتناول هذه المواد حالياً هو في إطار التقارير التي تصدر كل أربع سنوات في عام ٢٠١٠ التي تقوم أفرقة التقييم بإعدادها حالياً.

٥٧ - وبما أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، اقترح الرئيس المشارك إجراء المزيد من المشاورات قبل البت في الطريقة التي يمكن بها التقدم في معالجة هذه المسألة.

حاء - استعراض التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الحرجة لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

٥٨ - افتتح السيد أبان بورتر الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل العرض نيابة عن فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ولجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل. وقامت اللجنة بتقسيم عرضها بشأن تعيينات الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل إلى ثلاثة أقسام قدمها الرئيس المشارك للجنة أعقبها عرض قدمه الفريق.

٥٩ - ولدى تقديم تعيينات الاستخدامات الحرجة من بروميد الميثيل لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، قال إن الاستهلاك الشامل لبروميد الميثيل انخفض انخفاضاً كبيراً بالنسبة للاستخدامات الخاضعة للرقابة من ٦٤ ٠٠٠ طن في ١٩٩١ إلى ١٦ ٤٠٠ طن في ٢٠٠٦ ذهب ٧ ١٠٠ طن منها إلى الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ و ٣٧٥ ٩ طناً إلى الأطراف غير العاملة بها. وعلاوة على ذلك، فإن الاستهلاك المبلغ لأغراض الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن بلغ نحو ١٠ ٠٠٠ طن على الرغم من التسليم بأنه ربما لم يتم الإبلاغ عن جميع الاستخدام.

٦٠ - وقال إن اتجاهات الانخفاضات في بروميد الميثيل في الاستخدامات الحرجة قد انخفضت منذ عام ٢٠٠٥ من ١٦ ٠٥٠ طناً إلى ما يقرب من ٥ ٠٠٠ طن في ٢٠١٠ على الرغم من تباين الانخفاضات في الأطراف الخمسة الباقية التي تطلب إعفاءات للاستخدامات الحرجة (أستراليا وكندا وإسرائيل واليابان والولايات المتحدة). وتوقفت ثلاثة أطراف كانت تطلب إعفاءات للاستخدامات الحرجة (الجماعة الأوروبية ونيوزيلندا وسويسرا) عن تقديم تعيينات للاستخدامات الحرجة.

٦١ - وعينت أستراليا ٣٨ طناً لعام ٢٠١٠ وكندا ٣٦ طناً لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وإسرائيل ٧١٧ طناً لعام ٢٠٠٩ واليابان ٢٨٩ طناً لعام ٢٠١٠ والولايات المتحدة ٣ ٩٩٩ طناً لعام ٢٠١٠. وبعد أن أشار إلى أن المخزونات من بروميد الميثيل التي أبلغت عنها الأطراف قد بلغ مجموعها

٦,٧٢٠ طناً في نهاية عام ٢٠٠٧، أوضح أن هذه الكميات لم تؤخذ في الاعتبار لدى تقييم العينات للاستخدامات الحرجة، وأن هذه مسألة متروكة للأطراف للنظر.

٦٢- وأخيراً أبلغ بأن التوصيات المرحلية بمقدار ٦١٣ طناً لعام ٢٠٠٩ و ٣,٤٠٤ أطنان لعام ٢٠١٠ قد قدمت.

٦٣- وقدمت السيدة مارتا بيزانو الرئيسة المشاركة للجنة الفرعية للتربة عرضاً عاماً للعينات للاستخدامات الحرجة البالغة ٣١ للاستخدام في التربة قبل الزراعة قد انخفضت عن تلك البالغة ٣٥ في الجولة السابقة. وقدم اثنا عشر تعييراً للاستخدامات لعام ٢٠٠٩ و ١٩ تعييراً لعام ٢٠١٠. وجميع العينات لعام واحد فقط، ولم تقدم أطراف تعييرات لم تكن قد فعلت ذلك من قبل. وقد قدمت إسرائيل واليابان والولايات المتحدة، وهي الأطراف الباقية المقدمة للعينات، هذه العينات لعدة قطاعات. وأبلغت عن إحراز تقدم كبير في التخلص التدريجي من بروميد الميثيل لاستخدامات التربة، واسترعت الاهتمام على وجه الخصوص إلى الإخطار المقدم من الجماعة الأوروبية بأن دولها الأعضاء لن تعود إلى تقديم تعييرات للاستخدامات الحرجة لأي استخدام في أي دولة عضو، وإلى الإخطار المقدم من اليابان بأنها سوف تتخلص كلياً من بروميد الميثيل في استخدامات التربة بحلول عام ٢٠١٣.

٦٤- وأبلغت أن إسرائيل والولايات المتحدة قدما طلبات لإعفاءات للاستخدامات الحرجة لعدد من استخدامات ما قبل الزراعة بما في ذلك الطماطم والفراولة ونباتات الزينة والفلفل وشتلات ومشاتل الفراولة. وتمكنت اللجنة الفرعية من تقديم توصيات بشأن جميع تعييرات الاستخدامات الحرجة المقدمة لكلا من عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ولم يتعين عليها إعادة أي منها إلى فئة "غير قادرة على التقييم". ومن بين ٦٩٧ طناً عينت لعام ٢٠٠٩، تمت التوصية بمقدار ٦٠٨ أطنان، وعدم التوصية بمقدار ٨٨,٥ طن. ومن بين مجموع الأطنان التي عينت البالغة ٤٠٤٢ طناً لعام ٢٠١٠، تمت التوصية بمقدار ٣١٦٧، وعدم التوصية بمقدار ٨٧٥ طناً. وأوصت اللجنة الفرعية بأقل من الكميات المعينة عندما كانت معدلات الجرعة المقترحة في العينات أعلى من تلك الواردة في الافتراضات القياسية التي حددها اللجنة الفرعية، وعندما كانت البدائل متوافرة (وفي هذه الحالة استخدمت معدلات انتقالية تتراوح بين صفر و ٣٣ في المائة بحسب ظروف التعيين أو عندما يتم تسجيل منتجات بديلة جديدة).

٦٥- كما أبلغت الرئيسة المشاركة بأنه قد تم الحصول على التسجيل في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ لمدة عام واحد في الولايات المتحدة لبديل رئيسي هو خليط ايودين الميثيل/الكلور ديكين الذي يعتبر بديلاً واحد مقابل واحد لبروميد الميثيل. وطبقت فترة تخلص للاستخدامات النوعية رهناً بمواصلة تسجيل ذلك المنتج وأخيراً حثت لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل الأطراف على النظر في مواصلة تطبيق الأغشية العازلة مما سيؤدي إلى تحقيق انخفاضات في كمية بروميد الميثيل المستخدمة في التطبيقات المقبلة للقطاعات الرئيسية في استراليا وكندا واليابان والولايات المتحدة.

٦٦- أوردت السيدة ماركوت أن اللجنة الفرعية للحجر الصحي والهياكل والسلع التابعة للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل تشعر بالتفاؤل إزاء استمرار انخفاض استخدام بروميد الميثيل في قطاع ما بعد الحصاد. وفي تقرير عام ٢٠٠٨، كانت هناك خمسة تعييرات استخدامات حرجة هيكلية، وطلب

كل تعيين استخدام أقل لبروميد الميثيل، مقارنة بستة تعيينات في عام ٢٠٠٧. وكانت هناك أيضاً أربعة تعيينات استخدامات حرجة للسلع في عام ٢٠٠٨ تغطي سبعة أنواع من السلع، مقارنة بـ ١٦ تعييناً لاستخدامات حرجة للسلع تغطي عشرة أنواع من السلع في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ١٧٨،٤٥١ طن من بروميد الميثيل التي وافقت عليها الأطراف في عام ٢٠٠٧ لاستخدامات ما بعد الحصاد، عينت الأطراف ٨،٤٦٧ طناً إضافياً في عام ٢٠٠٩. وقد أوصت لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل في تقريرها المرحلي ٤،٤ أطنان. كما عينت الأطراف ٣١٣،٣٤١ طناً لعام ٢٠١٠؛ فيما أوصت لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، بـ ٢٣٧،١١٧ طن، وفقاً لتقريرها المرحلي لربيع عام ٢٠٠٨.

٦٧- عينت أستراليا ٧،٨٣ طن من أجل الأرز لعام ٢٠١٠ لم يتم التوصية بها لأن لجنة الخيارات التقنية بشأن بروميد الميثيل كانت تشعر بالانشغال لأنه لم يتم اتباع أي بدائل في القطاع. وعينت كندا ٢٢،٨٧٨ طن من أجل مطاحن الدقيق ولكن اللجنة لم تستطع الاضطلاع بتقييم وطلبت إلى الطرف أن يوضح الكمية التي عينها بالاستناد إلى تبخير واحد فقط من بروميد الميثيل كل سنة. كما قامت كندا بتصويب تعيينها من أجل العجائن لعام ٢٠٠٩، فقللت تعيينها الأصلي من ٦،٠٦٧ طن إلى ٤،٧٤٠ طن. وقد أوصت اللجنة بأنه ينبغي لذلك استخدام طين في حالة فشل التجربة. وعينت إسرائيل ٢،١ طن من أجل التمور، وقد أوصت اللجنة بها، فسمحت بذلك لإسرائيل بوقت لمواصلة بحوثها بشأن الأصناف التي يصعب تطهيرها بواسطة الحرارة. كما عينت إسرائيل ٠،٣ طن من أجل مطاحن الدقيق، وقد أوصت اللجنة بالسماح لإسرائيل بوقت لمواصلة انتقالها إلى المعالجة الموقعية بالحرارة. وعينت اليابان ٥،٤ طن من أجل الكستناء، وقد أوصت اللجنة بها للسماح للطرف بوقت لانتهاء من تسجيله لأيوديد الميثيل.

٦٨- عينت الولايات المتحدة ٤٣،٠٠٧ طن من أجل العديد من قطاعات السلع الأساسية في عام ٢٠١٠. ولم تكن اللجنة قد تمكنت حتى تقرير الربيع الصادر عنها إلا بالتوصية بكمية ١،٩٨٤ طن فقط من أجل البازلاء. ولم تستطع اللجنة أن تضطلع بتقييم بشأن التمور والجوز إلى حين القيام بالمزيد من التقييم للبحوث وبتقدير تأثير الحدود القصوى للمخلفات المفروضة على تجارة الجوز التي تم نشرها حديثاً. ولم يتم التوصية باستخدام بروميد الميثيل من أجل البرقوق. وقد عينت الولايات المتحدة ٣٧،٧٧٨ طن من أجل تصنيع الأغذية، وقد أوصت اللجنة بها لأنه يبدو أن تعيينات الاستخدامات الحرجة تشير إلى أن عام ٢٠١٠ هو العام الأخير للانتقال بالنسبة لجميع القطاعات المدرجة في هذا التعيين للاستخدامات الحرجة باستثناء الجبن المخزون، والذي لا يوجد بديل بشأنه. وقد عينت الولايات المتحدة ١٩١،٩٩٣ طن من أجل المطاحن وجهات التصنيع في عام ٢٠١٠. وقد أوصت اللجنة بكمية ١٨٧،٥٣٤ طن لتقليل تواتر التبخير بروميد الميثيل في بعض مطاحن الدقيق. ويعكس تعيين الولايات المتحدة انخفاضاً بنسبة ٧٠ بالمائة بالنسبة لمضارب الأرز وانخفاضاً بنسبة ٣٧،٥ بالمائة بالنسبة لأغذية الحيوانات الأليفة، مما يوصل استخدام بروميد الميثيل في قطاع المخازن إلى الصفر. وكان تعيين الولايات المتحدة لمطاحن الدقيق أقل بنسبة ٢٣ بالمائة مما منحتها الأطراف من أجل ٢٠٠٩. ومن شأن توصية اللجنة أن تسفر عن تخفيض بزهاء ٢٤،٢٥ بالمائة بشأن ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩. وقد عينت الولايات المتحدة ٤،٤٦٥ طن من أجل منتجاتها الإقليمية من لحم الخنزير المقدد في عام

٢٠١٠، وهو ما يمثل تخفيضاً بمقدار ١٤ طناً. وأوصت اللجنة بتلك الكمية لأنه لم يتم تسجيل أي بديل آخر.

٦٩- وأخيراً، طرح السيد أندرسن، الرئيس المشارك لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، ثلاث مسائل لكي تواصل الأطراف النظر فيها. وقد برزت هذه المسائل من تقييم تعيينات الاستخدامات الحرجة الذي أجرته لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل.

٧٠- وأوضح المتكلم أن بعض التعيينات ليس لها ما يكفي من الدلائل على أن جهوداً مناسبة قد بُذلت في السنة السابقة لتقديم التعيينات من أجل تقييم البدائل وتسويقها والحصول على موافقة الجهات التنظيمية الوطنية عليها. وتشتمل هذه الجهود على إجراء تجربة للبدائل، واستعراض العراقيل النظامية التي تحول دون اعتمادها، والقيام بإجراءات أخرى.

٧١- وقال إنّ معالجات معينة قد صنّفتها بعض الأطراف على أنها حجر صحي وتطبيقات ما قبل الشحن، لكنّها قد لا تُصنّف كذلك بموجب المقررات ١١/٦ و ٥/٧ و ١٢/١١. وقد أوصى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي في تقاريره السابقة، بما فيها تقرير سنة ١٩٩٩، بتوضيح هذا التصنيف. هذا، وقد تم بحث هذه المسألة في مطوية بعنوان "بروميد الميثيل: استخدام الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن" أصدرها اليونيب بالاشتراك مع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وأشار المتكلم إلى أنّ الأطراف ربما تودّ أن تستعرض التصنيف وتتخذ الإجراءات المناسب بشأنه، كأن يتمّ مثلاً اشتراط تعيينات الاستخدامات الحرجة على التطبيقات التي لم تكن تُصنّف ضمن استخدامات الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن.

٧٢- وأكد السيد أندرسن أنّ التخلص التدريجي الكامل أصبح ممكناً في عدّة قطاعات، لكنّ نسق التحوّل تحدّ منه العراقيل التنظيمية والتجارية، مثل التسجيل، والنظم الخاصة بالتصدير، والمناطق العازلة، وعدم تحديد المستويات القصوى للمخلفات بالنسبة للسلع الأساسية، والتأخّر المفرط في تسجيل البدائل الرئيسية، بما يعيق هذا التحوّل. ومن ثم، فقد ذكر أنّ الأطراف ربما تودّ، كما الشأن بالنسبة للتخلص التدريجي من أجهزة الاستنشاق بالجرعة المقننة العاملة بمركبات الكربون الكلورية فلورية، أن تنظر في مزايا اشتراط خطط عمل توضّح الخطوات اللازمة لبلوغ التخلّص التدريجي النهائي. وفي هذا السياق، أشار إلى أنّ اليابان وضعت خطة عمل للتخلص التدريجي من جميع الاستخدامات الحرجة لمعالجة التربة بحلول عام ٢٠١٣.

٧٣- وأشار الرئيس المشارك، في أعقاب التقديم، إلى أنه يمكن الاطلاع على معلومات إضافية وتفصيلية عن النتائج والتوصيات الأولية لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي في الفقرات ٩٣-١٥٠ و ١٥١ - ٢١٠ من تقرير الفريق المحلي لعام ٢٠٠٨ وبشكل موجز في مذكرة الأمانة عن القضايا المطروحة على الفريق العامل لمناقشتها (UNEP/OzL.Pro.WG.1/27/Add.1 و Corr.1). واقترح الرئيس المشارك بأنه ينبغي للأطراف أن تتبع الممارسة المرعية في الاجتماعات السابقة وأن تكتفي فقط بطرح أسئلة حول التقرير دون التداول حول فرادى التعيينات، حيث أن الأطراف القائمة بالتعيين لا تزال تتشاور مع اللجنة من خلال مناقشات ثنائية.

٧٤- واسترعى الكثير من الممثلين الانتباه، في المناقشات التي أعقبت ذلك، إلى التقدم الذي حققوه هم وأطراف أخرى في التخلص من استخدام بروميد الميثيل أو تقليله بشكل كبير. وأورد عدد منهم ملاحظة مفادها أن هذا النجاح يدل على ازدياد توافر البدائل، في حين أعرب آخرون عن الانشغال بشأن التحول البطيء في بعض القطاعات والبلدان. وأشار العديد من الممثلين مع الانشغال إلى استمرار وجود مخزونات مفرطة من بروميد الميثيل وطلبوا إلى الفريق أن يأخذ جميع الأرصد في الاعتبار عند النظر في تعيينات الاستخدامات الحرجة. واقترح أحد الممثلين أنه ينبغي للبلدان التي تطلب كميات كبيرة نسبياً من إعفاءات الاستخدامات الحرجة أن تقدم تقارير انتقالية بشأن التدابير التي تتخذها لمعالجة هذه المشكلة.

٧٥- ذكر عدد من الممثلين أن فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي قصر في الأخذ في الاعتبار بالظروف الوطنية الهامة عند قيامه بالنظر في تعييناتها. وأعرب العديد منهم عن انشغال له شأنه بشأن ما يظنون أنه خطأ جوهري ومنهجي وتقني وإجرائي جسيم من قبل الفريق ولجنة الخيارات التقنية بشأن بروميد الميثيل التابعة له لدى نظرهما في إعفاءات الاستخدامات الحرجة، ومن بين ذلك، من جملة أمور: نقص الشفافية في وضع واستخدام تحليلهما الوصفي والجوانب الأخرى من عملهما؛ واستخدام التحليل النوعي وليس التحليل المخصص بالبلدان؛ واتباع النظر غير الملائم في القضايا التي تعتبر من مسؤولية الطرف القائم بالتعيين؛ وطرح تحليل للسياسات في غياب توجيه من الأطراف؛ والتأخيرات في توفير معلومات توضيحية لمقدمي الطلبات وعقد اجتماعات فرق فرعية منفصلة مما قد يحول دون إجراء مناقشات كاملة لجميع القضايا فيما بين أعضاء لجنة الخيارات التقنية بشأن بروميد الميثيل؛ وإضافة رئيس مشارك خامس لتلك اللجنة بدون إذن مسبق من اجتماع الأطراف. وقال العديد من الممثلين أنهم لا يمكنهم تأييد إضافة رئيس مشارك خامس.

٧٦- أعرب ممثل منظمة غير حكومية عن رأي مفاده أن الأطراف أناطت بفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي مسؤولية مساعدتها في تقييم تعيينات الإعفاءات الحرجة وأن القواعد التي اعتمدها الأطراف توضح أن تلك التعيينات لن تحظى تلقائياً بالتأييد من الفريق أو الموافقة من الأطراف. وبعد أن أشاروا إلى أن طرفاً واحداً يستحوذ الآن على ٩٢ في المائة من جميع التعيينات للاستخدامات الحرجة، وأن أطرافاً أخرى لديها نفس الاستخدامات وتعمل في ظروف مماثلة قد نجحت في خفض الحاجة إلى بروميد الميثيل أو القضاء عليها، طلب إلى الأطراف أن تراعي الإجراءات وروح المقرر ٦/٩.

٧٧- شرح أحد الرؤساء المشاركين للجنة الخيارات التقنية المعنية بروميد الميثيل، رداً على أسئلة محددة طرحها الممثلون، أنه طُلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يقدم تقريراً عن المخزونات ولكن الأمر يرجع إلى الأطراف في البت في الكيفية التي ينبغي تناول المخزونات بها بالنسبة إلى تعيينات الاستخدامات الحرجة. كما أوضح أن الفريق يبذل قدراً كبيراً من الجهد في النظر في جميع البدائل الوثيقة الصلة عند نظره في تعيين استخدام حرج معين. وشرح الرئيس المشارك لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بالتفصيل الظروف المحيطة بالإضافة المحتملة لرئيس مشارك خامس لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن بروميد الميثيل، مشيراً إلى أن القرار اتخذ بنية حسنة وبهدف تعزيز عمل اللجنة إلا أنه نظراً للشواغل التي تم الإعراب عنها، وإذا ما كانت الأطراف تفضل عدم

استمرار السيد بانكس رئيساً مشاركاً للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل سوف يعود السيد جونانان بانكس إلى القيام بمنصبه كرئيس لفرقة العمل المعنية بالحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن.

٧٨- وأعرب أحد الأطراف عن القلق من احتمال أن تؤدي القضايا التي أثيرت عن تعيين رئيس مشارك خامس للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل إلى زعزعة استقرار العمل في اللجنة ومن ثم المقررات المتصلة بذلك. ودعا ممثل هذا الطرف العناصر الفاعلة المهمة ذات الصلة إلى تسوية هذه القضية دون تأخير مما يضمن كذلك تركيز اللجنة على مهمتها الرئيسية التي تتمثل في تقديم المشورة السليمة والمستقلة بأكثر الوسائل الممكنة كفاءة.

٧٩- أشار الفريق العامل إلى أنه ستجرى مناقشات ثنائية بين الأطراف والفريق بشأن القضايا المتعلقة.

طاء - قضايا أخرى ناشئة عن تقارير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي

١ - الاستخدامات الضرورية والإنتاج دفعة واحدة لأجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة

٨٠- أشار الرئيس المشارك، لدى تقديمه للبند، إلى أن الأطراف طلبت بموجب المقرر ١٦/١٨ إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يقدم تقريراً إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه السابع والعشرين عما حققه من تقدم في تقييم الحاجة إلى إنتاج دفعة واحدة محدودة من مركبات الكربون الكلورية فلورية من أجل أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة على وجه الحصر في الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ وتلك التي لا تعمل بموجبها، وجدوى ذلك، والتوقيت الأمثل له، والكميات المستصوبة منها. وأرجى مواصلة النظر في الأمر إلى الاجتماع الراهن، وأوصى تقرير الفريق لعام ٢٠٠٨ الأطراف أن تنظر في إنتاج دفعة واحدة مستمرة حتى عام ٢٠١١، مع إنتاج ما يتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ طن، باستثناء الصين، ما يكفي للوفاء بالاحتياجات حتى يتم استكمال الانتقال إلى أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة الخالية من مركبات الكربون الكلورية فلورية.

٨١- استرعى العديد من الممثلين الانتباه إلى صعوبات عدم الامتثال المحتملة التي تواجهها الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ التي تصنع أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة التي تستخدم مركبات الكربون الكلورية فلورية، والتي ترجع إلى عدد من العوامل، بما في ذلك التكلفة النسبية وتوافر البدائل؛ والحواجز أمام انتقال التكنولوجيا؛ وطول دورة المشروع بالنسبة لتحويل عمليات التصنيع؛ والتأخيرات في وضع استراتيجيات الانتقال؛ وعدم التيقن بشأن انطباق إجراء الاستخدام الحرج على هذه الحالة.

٨٢- واقترح الرئيس المشارك إنشاء فريق اتصال مفتوح العضوية ترأسه استراليا والهند للنظر في جميع أوجه القضية، وهو ما وافق عليه الفريق العامل.

٨٣- وعقب انتهاء المناقشات في فريق الاتصال، قدم الرئيس المشارك في الفريق تقريراً موجزاً عن عمل الفريق يرد في المرفق بهذا التقرير.

قضايا إدارية متصلة بفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي

٨٤- قال الرئيس المشارك، لدى تقديمه للبند، إن التقرير المرحلي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي تناول الجهود المستمرة التي يبذلها لخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وإن الفريق يقوم، في هذا الصدد، باستعراض عضوية بعض لجان الخيارات التقنية التابعة له، في نفس الوقت الذي يحافظ فيه على الخبرات الملائمة بشأن القضايا الوثيقة الصلة. كما أشار إلى أن الفريق طلب تمويلاً عاجلاً مقداره ١٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لتغطية نفقات سفر الأعضاء من الأطراف التي لا تعمل بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ ونفقات اجتماعات مختلفة.

٨٥- وأفاد الفريق، بالنسبة إلى لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، إلى أن لجنتيها الفرعيتين يمكن أن تجتمعاً بشكل منفصل، وهو ما قد يفيد في تدنية التكاليف وتيسير الزيارات الميدانية الهامة. وأشار الفريق، بالنسبة إلى لجنة الخيارات التقنية الطبية، إلى أن من المحتمل أن يتضاءل عملها بعد عام ٢٠١١ حيث أن حجم طلبات الاستخدامات الحرجة تناقص، وأنه يمكن النظر في ذلك الوقت في إجراء المزيد من دمج هيكل الفريق، لا سيما بالنسبة إلى لجانه. وأخيراً، أشار الفريق، فيما يتعلق بعضويته، إلى أنه يلتزم، على وجه الخصوص، رئيساً للجنة الخيارات التقنية بشأن المهالونات من الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، وخبيراً في مكافحة سعادي الجوز واستزراع حدائق الفاكهة، والحرجيات، وانتشار المشاتل من أجل لجنة الخيارات التقنية بشأن بروميد الميثيل (اللجنة الفرعية للتربة)، وخبراء في الحماية من حرائق الطيران من أجل لجنة الخيارات التقنية بشأن المهالونات، وخبراء في تصنيع أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة من الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥.

٨٦- أعرب ممثلان عن اعتراضات قوية بشأن احتمال عقد اجتماعات منفصلة للجنة الفرعيتين التابعتين للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل وتعيين رئيس مشارك خامس. وأعربت ممثلة أخرى عن القلق إزاء خفض عدد أعضاء لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل ولجنة الخيارات التقنية الطبية وأشارت إلى أنه يتعين إذا كان هذا الخفض ضرورياً مراعاة التوازن الملائم فيما بين الأعضاء من الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ والأطراف غير العاملة بها، وأنه يتعين مراعاة احتياجات الامتثال للأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥.

٨٧- أشار الفريق العامل إلى أنه ستجرى مناقشات ثنائية بين الأطراف والفريق بشأن القضايا المتعلقة.

رابعاً - تقرير اللجنة التنفيذية عن دراسات الحالة المطلوبة بموجب المقرر ١٧/١٧ بشأن التدمير السليم بيئياً للمواد المستنفدة للأوزون (المقرر ٩/١٨)

ألف- تقديم التقرير والمناقشات التي أعقبت ذلك

٨٨- كان معروضاً أمام الفريق العامل، لدى نظره في البند، التقرير الذي أعد نيابة عن اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال بعنوان "دراسة عن جمع ومعالجة المواد

المستنفدة للأوزون غير المطلوبة في البلدان العاملة بموجب المادة ٥ وغير العاملة بموجبها" (UNEP/OzL.Pro.WG.1/28/4).

٨٩- قال ممثل الصندوق المتعدد الأطراف، لدى تقديمه للبند، إن اجتماع الأطراف طلب إلى اللجنة التنفيذية بموجب المقرر ٩/١٨ أن تضع اختصاصات دراسات حالة بشأن معالجة المواد المستنفدة للأوزون غير المطلوبة وأن تجري تلك الدراسات. وقد تم الاضطلاع بالدراسة المستندة إلى الاختصاصات بواسطة شركة استشارية وتم استكمال وضع التقرير النهائي وهو معروض على الفريق العامل.

٩٠- قدم ممثل الشركة الاستشارية عرضاً عن خلفية التقرير ومنهجيته ونتائجه وتوصياته. لقد تمثل الهدف الرئيسي لدراسة الحالة في استحداث موارد معلومات لمساعدة الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ في إنشاء نظم إدارة فعالة للمواد المستنفدة للأوزون غير المطلوبة. وقد تم جمع المعلومات من أجل الدراسة باستخدام دراسة مكتبية وتوسع دراسات حالة قطرية. وقد برزت عن الدراسة خمس توصيات رئيسية بشأن إدارة المواد المستنفدة للأوزون غير المطلوبة في تلك الأطراف: تحديد نطاق الإدارة؛ واختيار أكثر نهج الإدارة ملاءمة؛ وكفالة توفير بنية تحتية ومعدات وافيين؛ ومعالجة قضيتي التكاليف والتمويل؛ والتنسيق مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى. وقد تم تعميم استبيان بغية التماس معلومات من جميع تلك الأطراف بشأن البنية التحتية والتشريعات القائمة؛ وسيتم تشاطر المعلومات المحصلة مع أمانتي الأوزون والصندوق المتعدد الأطراف.

٩١- أثير، في المناقشة التي أعقبت ذلك، عدد من القضايا رد عليها ممثل الشركة الاستشارية. فقد سأل بعض الممثلين عما إن كانت الدراسة، في توصيتها بتجنب تشييد مرافق تدمير جديدة، قد أخذت في اعتبارها تكلفة نقل المواد المستنفدة للأوزون إلى مرافق بعيدة، وانبعثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن ذلك النقل. وقال الاستشاري إنه يمكن النظر في تلك القضايا على أساس حالة بحالة، وبحسب عوامل مثل حجم المواد المحتاجة للتدمير. واستخدام المرافق القائمة مفضل بوجه عام، حيثما أمكن ذلك، من وجهة النظر البيئية. وقال، رداً على سؤال بشأن مردودية التكاليف النسبية لتدمير أنواع مختلفة من المواد المستنفدة للأوزون، إنه يجري القيام بمشاريع تجريبية من شأنها أن توفر بيانات أكثر عن هذا الأمر. ويميل تدمير المواد المستخدمة في القطاع التجاري إلى أن تكون أكثر مردودية للتكاليف بسبب الكميات الأكبر التي ينطوي عليها الأمر.

٩٢- جرت بعض المناقشات بشأن الحوافز الاقتصادية لمعالجة المواد المستنفدة للأوزون. فثمة فرص قائمة في سوق تجارة الكربون، إلا أنه لا تزال هناك خبرة محدودة بمنهجية وفعالية ذلك التمويل. وأعرب بعض الممثلين عن الأمل في توافر موارد لبناء القدرات لمساعدة الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ في تدمير المواد المستنفدة للأوزون في عملية التجديد المقبلة لموارد الصندوق المتعدد الأطراف، والذي لا يزال المصدر الرئيسي لذلك التمويل.

٩٣- سأل بعض الممثلين عن ماهية المعايير المستخدمة في اختيار البلدان لتلك الدراسة، وما هي الاعتبارات التي أوليت للحاجات الخاصة للبلدان المنخفضة الاستهلاك، والتي يعمل انخفاض أحجام المواد المطلوب معالجتها على صعوبة التعامل معها بطريقة مردودة التكاليف. وقال الاستشاري إن الاختيار استند إلى الاختصاصات؛ وتركزت الممارسة على الأحجام الكبيرة التي يسهل قياسها والنهج الإقليمية؛ وحاجات البلدان المنخفضة الاستهلاك يتم الوفاء بها بشكل أفضل كل على حدة. ومن شأن التوصية الخاصة بإنشاء غرفة مقاصة أن تساعد في تحديد أفضل الطرق للتعامل مع الكميات الأصغر من المواد التي قد تكون متناثرة إلى حد كبير داخل البلدان أو الأقاليم.

٩٤- ورداً على سؤال عن التنسيق بين استراتيجيات إدارة المواد المستنفدة للأوزون والاستراتيجيات الأكثر عمومية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخاصة بصكوك دولية أخرى، مثل اتفاقيتي بازل واستكهولم، قال الاستشاري إن مثل هذا الحوار يجري بالفعل وقد أوصي في التقرير بمواصلته، وإن لم يكن قد تم اقتراح إجراءات محددة.

اقتراحات الأطراف

باء-

٩٥- قدم ممثلا ولايات ميكرونيزيا الموحدة وموريشيوس، وكذلك ممثل الأرجنتين، اقتراحين بشأن مقررات محتملة وبشأن تنقيحات أو تعديلات في بروتوكول مونتريال للنهوض بالتدمير الآمن للمواد المستنفدة للأوزون الموجودة في مصارف المواد المستنفدة للأوزون، مثل نظم التبريد وتكييف الهواء، ورغاوي العزل الحراري، والمخزونات من المواد المستنفدة للأوزون الجديدة أو المستعادة، والمواقع الأخرى.

٩٦- وأشار ممثل موريشيوس إلى أن المقترح الذي قدّمه بلده مع الولايات المتحدة لميكرونيزيا يُقصد به التصدي للمعدات والمواد المستنفدة للأوزون ذات الصلة في نهاية أعمارها الوظيفية، وهو مصمم لحماية الصحة والبيئة وللحدّ من الآثار المترتبة في المناخ والأوزون. وأوضح أن المسألة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة التي تواجه تهديداً كبيراً بسبب تغير المناخ. وأشار المتكلم إلى النجاح الذي أحرزه بروتوكول مونتريال حتى الآن في التصدي لتغير المناخ، فذكر أن الأعمال الإضافية بشأن المصارف قد تقضي على ملايين الأطنان من الانبعاثات وذلك بتكلفة اقتصادية ميسورة، وأن المقترح مصمم لتقديم حوافز للشروع في إتلاف هذه المواد غير المرغوب فيها. وبلوغ هذه الغاية، تكتسي المساعدة من الصندوق متعدد الأطراف أهمية في تمكين البلدان من وضع سياسات والولوج إلى مرافق الإتلاف. وفي هذا الصدد، اقترح تغيير قائمة الزيادات التراكمية في التكاليف التي تمت الموافقة عليها والتي اهتدى بها الصندوق لكي تشمل مصارف إتلاف المواد المستنفدة للأوزون. ورحّب المتكلم أيضاً بالفرصة المتاحة لاتخاذ إجراء بموجب البروتوكول بشأن تمكين مصارف الإتلاف الفوري للمواد المستنفدة للأوزون غير المرغوب فيها.

٩٧- وأشارت ممثلة الأرجنتين، لدى عرض مقترحها بشأن المواد المستنفدة للأوزون غير المرغوب فيها، إلى أن موقع بلدها الجغرافي يجعله ضعيفاً بصفة خاصة حيال استنفاد الأوزون وارتفاع مستوى البحر. ولاحظت النجاح الذي أحرزه البروتوكول في التصدي لهذين الأمرين وكذلك إلى الدراسات

التي أثبتت إمكانية جني منافع بيئية من خلال مصارف إتلاف المواد المستنفدة للأوزون، فأشارت إلى أهمية الحوافز الاقتصادية في وضع الاستراتيجيات المناسبة وإلى الحاجة إلى الدعم المالي والتقني من الصندوق متعدد الأطراف لتيسير هذا الإتلاف. وأشارت أيضاً إلى أن مقترحاتها تدعو إلى اتخاذ تدابير لموازنة تخصيص المواد المعفاة بواسطة الإتلاف، وهو ما من شأنه أن ينطبق في الوقت المناسب على الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥. وإذا لم تُتخذ التدابير، فإن معظم المصارف من المواد سوف تُطلق في الغلاف الجوي بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما يعني أن اجتماع الأطراف سوف يتخذ إجراءً عاجلاً.

٩٨- وأبلغت الجماعة الأوروبية التي كانت تتحدث أيضاً نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء السبع والعشرين، الأطراف أنها ستقدم في وقت لاحق، خلال الاجتماع الحالي، اقتراحاً بمشروع مقرر بشأن إدارة المخزونات. وسوف يهدف الاقتراح إلى معالجة عدد من القضايا ذات الصلة بإدارة مخزونات المواد المستنفدة للأوزون، والإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد.

٩٩- أشار جميع الممثلين الذين تكلموا حول القضية إلى الأهمية البيئية لمعالجة مشكلة المواد المستنفدة للأوزون المخزونة واستشهد الكثيرون منهم بالحاجة إلى العمل بسرعة إذا ما أريد منع الإطلاقات من تلك المصادر، وبآثار الإيجابية لتلك الخطوات على كل من حماية أوزون الستراتوسفير ومعالجة تغير المناخ، وتوافر خيارات مردودة التكاليف ومجدية من الناحية التكنولوجية. وأعرب الكثير من الممثلين عن التأييد للاقتراحات المحددة المطروحة للمناقشة. كما سلم كثير من الممثلين، بما فيهم عدد ممن تكلموا تأييداً للاقتراحات، بأن الموضوع ينطوي على قائمة من القضايا المعقدة والمتراعبة التي يتعين استكشافها بالكامل قبل أن يصبح بالإمكان التوصل إلى مقرر نهائي بشأن هذا الأمر. واقترح الرئيس المشارك إنشاء فريق اتصال مفتوح العضوية ترأسه كندا والمكسيك للنظر في الاقتراحين والقضايا الكثيرة التي أثيرت أثناء الجلسة العامة، واقتراح متصل بذلك ستتولى تقديمه الجماعة الأوروبية، وغير ذلك من الأمور المصاحبة، وهو ما وافق عليه الفريق.

١٠٠- وعقب انتهاء المناقشات في فريق الاتصال، قدم تقرير موجز وعدد من الاقتراحات وضعها الرئيس المشارك. ويمكن الاطلاع عليها في المرفق بهذا التقرير.

خامساً - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال (المقرر ١٩/١٠)

١٠١- عرض السيد خوسيه بونس بونس، عضو فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد، التابعة لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، تقرير فرقة العمل. وقال إن فرقة العمل قدرت في تقريرها إجمالي الاحتياجات التمويلية للصندوق المتعدد الأطراف لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩-٢٠١١. بما يتراوح بين ٣٤٣ مليون دولار و ٦٤٠ مليون دولار، وأوضح البارامترات والمنهجية المستخدمة في تحديد هذا المدى الواسع. وبين مضمون العرض الذي قدمه، فأوضح تكوين فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد والإطار الزمني للانتهاء من التقرير. ثم استعرض من المقرر ١٩/١٠ بشأن التجديد والنصوص ذات الصلة من المقرر ٦/١٩ بشأن التنقيحات على بروتوكول مونتريال فيما يتعلق بالفئة الأولى من مواد المرفق جيم

(مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية)، التي حددت الجداول الزمنية لتسريع التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وطلبت إلى اللجنة التنفيذية إعطاء الأولوية للجوانب البيئية في مشاريع التحويل، بما في ذلك المناخ.

١٠٢- وعقب عرض تلك العناصر، قدم مقارنة بين متطلبات التمويل كما حددها فرقة العمل لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨ في عام ٢٠٠٥ (٤١٩،٤ مليون دولار)، بين الأرقام التي تتوقعها حالياً فرقة العمل (٤٢٧،١ مليون دولار). وقال إن الاختلاف بينهما يمكن أن يعتبر قليلاً بقدر لافت للنظر. وذكر أن موجز التمويل للأنشطة المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون غير مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، التي تشمل خطط التخلص التدريجي من الاستهلاك والإنتاج ومشاريع تحويل أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة والمشاريع الاستثمارية الخاصة برابع كلوريد الكربون وبروميدي الميثيل، تعطي مبلغاً إجمالياً قدره ٨٣،٧ مليون دولار.

١٠٣- وبعد تلك المقدمة، ركز السيد كويجز، الرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بتحديد الموارد، على جميع المسائل ذات الصلة بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وأشار إلى أن البيانات المبلغ بها بموجب المادة ٧ لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ أُنْتُخِذت كنقطة انطلاق لتمديد الاتجاهات، لأن البيانات المستمدة من مصادر أخرى، مثل البيانات عن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية المقدمة في التقرير الخاص للفريق عن الأوزون والمناخ (٢٠٠٥) والدراسات الاستقصائية لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، بما في ذلك البيانات الخاصة بالصين، تتسم بأوجه قصور ولا يمكن أن تستخدم لتمديد اتجاهات مستويات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لفترة ما بعد عام ٢٠٠٦ على نحو موثوق به. ويعرض تقرير فرقة العمل المعنية بتحديد الموارد مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ٢٢، ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤١- ب ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤٢ ب بوصفها مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية الوحيدة ذات الصلة؛ أما مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ١٢٣ ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ١٢٤ ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ٢٢٥ فلم يُنظر فيها لأن كيميائهما الخاضعة للمادة ٥، معبراً عنها بالأطنان بدالة استنفاد الأوزون، ضئيلة للغاية. وشدد على أنه، في البلدان المستهلكة الأكبر العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، تمثل مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤١- ب نسبة ٤٠ في المائة من إجمالي الاستهلاك بالأطنان بدالة استنفاد الأوزون، وأن مستويات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤٢ ب تتزايد بسرعة، لينتقل من الصفر تقريباً في عام ٢٠٠٠ إلى مستويات استهلاك عالية في عدة أطراف عاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥.

١٠٤- وقد حددت فرقة العمل أربع مجموعات من الأطراف على أساس مستويات الاستهلاك المعينة لعام ٢٠٠٦. فاستهلاك المجموعة الأولى ضخم جداً، ويبلغ مجموعه أكثر من ١٥ ٠٠٠ طن بدالة استنفاد الأوزون (الصين)؛ واستهلاك الثانية كبير إلى حد ما، ويبلغ مجموعه ٧ ٠٠٠ طن بدالة استنفاد الأوزون (١٧ طرفاً)؛ واستهلاك الثالثة أقل قليلاً، ويبلغ مجموعه ١ ٠٠٠ طن بدالة استنفاد الأوزون (٣٤ طرفاً)، واستهلاك الرابعة قليل، ويبلغ مجموعه ١٥٠ طناً بدالة استنفاد الأوزون (٨٣ طرفاً). وبالأطنان المترية، يبلغ استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في عام ٢٠٠٦ الخاضع للمادة

٥ أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ طن. وأشار إلى أن ٩٥ في المائة من استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ سيكون في الأطراف التي تتألف منها المجموعتان الأولى والثانية، وأن نسبة ٧٠ في المائة منه سيكون في المجموعة الأولى وحدها. وبالنسبة للسنوات التالية لعام ٢٠٠٦، تم استخلاص استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ٢٢ ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤١ ب ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤٢ ب وذلك باستخدام طريقة "المربعات الصغرى" الإحصائية لكل من المجموعات الأربع من الأطراف، وكذلك لكل طرف على حدة في المجموعتين الأولى والثانية. وتشير القيم الناتجة عن تمديد الاتجاهات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ إلى نسب نحو أقل كثيراً، ومع ذلك فإن الاستهلاك الإجمالي البالغ ٢٥.٠٠٠ طن بدالة استنفاد الأوزون في عام ٢٠٠٦ يمكن أن يرتفع إلى ٣٢.٠٠٠ طن بدالة استنفاد الأوزون في عام ٢٠١٢.

١٠٥- وقال إنه على الرغم من أن اللجنة التنفيذية وافقت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على المبادئ التوجيهية لخطة إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية فإنه لا يمكن في تقرير فرقة العمل استخدام أي استنتاجات من الخطط القطرية، لأن تلك الخطط ستكون قيد الإعداد خلال العامين القادمين. وأوضح أثر الآجال النهائية المحتملة وعمليات التحويل الثانية، التي تم تحديدها بأنها عمليات تحويلات المعدات التي سبق أن تم الحصول عليها بدعم مالي من الصندوق المتعدد الأطراف. وقال إن الآجال النهائية المبكرة، مثل السنوات السابقة لعام ٢٠٠٣، ستؤثر على الاحتياجات التمويلية، لأن عدد عمليات التحويل المؤهلة سيكون قليلاً نسبياً. أما الآجال النهائية الوقعة في حوالي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ فستؤدي إلى إتاحة قدرات إنتاجية وفيرة لتخفيض الاستهلاك. بيد أن فرقة العمل لم تنظر في هذه المسائل بسبب عدم توفر توجيهات واضحة. وقد استندت حسابات متطلبات التمويل، في تقرير فرقة العمل، إلى تكاليف التحويل لكل كيلو جرام متري من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، بدلاً من التكلفة لكل كيلوغرام بدالة استنفاد الأوزون. كما استخدم بارامتران في حسابات التمويل، وهما: تمويل مستوى معين من الاستهلاك، يكون إما مستوى الاستهلاك في خط الأساس أو في عام ٢٠١٢، ومعامل معين للفعالية من حيث التكلفة، ويفترض في ذلك المعامل أن تمويل تكاليف التشغيل سيكون إما صفرًا أو لمدة سنتين.

١٠٦- وأشار إلى أنه، في حالة افتراض أن يوفر التمويل لمستوى خط الأساس فقط، لن يلزم أي تمويل لتحقيق التجميد في عام ٢٠١٣؛ غير أن التمويل لخطة إحداث تخفيض بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥ سيبدأ الاحتياج إليه قبل ذلك، بالنظر إلى فترة تنفيذ المشاريع. وأوضح أيضاً أنه، بالنسبة لقطاع الرغاوي، تستند عوامل الفعالية من حيث التكاليف إلى أنواع شتى من عمليات التحويل عن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤١ ب - ب ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤٢ ب؛ ويسفر مزيج عمليات الاستبدال في البلدان وفي الشركات عن فعالية متوسطة من حيث التكلفة. وبتابع هذا النهج، تم النظر تلقائياً في مسألة التأثير على المناخ. وينطبق الأمر نفسه على القطاعين الفرعيين للتبريد وتكييف الهواء، حيث أن مزيج عمليات التحويل إلى مواد التبريد ذات الإمكانية العالية والمنخفضة للتسبب في الاحترار العالمي (ولكل من تلك المواد جوانب كفاءة خاصة به في استخدام الطاقة) سيحدد

عامل الفعالية من حيث التكلفة وسيأخذ في الاعتبار تلقائياً إحداث تخفيض معين لانبعاثات الاحتباس الحراري.

١٠٧- وأشار إلى أن الصيانة هامة لتحقيق الامتثال بالنسبة لجميع البلدان العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، ولكن بوجه خاص للأطراف ذات الاستهلاك المنخفض. وفي تقرير فرقة العمل، أعدت تقديرات للتكاليف للتعامل مع قطاع الصيانة، وذلك باستخدام خبرة الصندوق المتعدد الأطراف في تمويل خطط إدارة مواد التبريد، وخطط التخلص التدريجي الوطنية، وخطط إدارة التخلص النهائي عن طريق تدابير مثل وضع أطر قانونية وتقنية وتدريب فئات مختلفة من الناس، وما إلى ذلك. ويحدد تقرير فرقة العمل مبلغ ٦٣ مليون دولار باعتباره المبلغ المطلوب لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩-٢٠١١ لتحقيق أول خطوة تخفيض بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥، مع مبالغ أصغر في فترات الثلاث سنوات التالية.

١٠٨- وواصلت السيدة جانغ شيكيو، الرئيسة المشاركة لفرقة العمل المعنية بتحديد الموارد، تقديم العرض، فأشارت إلى أن التخلص التدريجي من إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤١ - ب ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ١٤٢ - ب قد اعتمد بالتوازي مع التخلص التدريجي من استهلاك تلك المواد الكيميائية. ولن يبدأ تمويل التخلص التدريجي من إنتاجها حتى عام ٢٠١٢، في حين أن التخلص التدريجي من إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ٢٢ سيبدأ بعد عام ٢٠١٤. ويمكن للمصانع المستخدمة لإنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ٢٢ للاستخدامات التي تؤدي إلى الانبعاثات أن تغطي الإنتاج المتزايد لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ٢٢ كمادة وسيطة. وأشارت إلى أن مصانع إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في الصين هي وحدها التي يحتتمل أن تكون مؤهلة للحصول على المساعدة المالية للتخلص التدريجي؛ أما المصانع الموجودة في الأطراف الأخرى العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ فمن غير المرجح أن تكون مؤهلة للحصول على المساعدة المالية باستخدام النوع الحالي من اتفاقات الصندوق المتعدد الأطراف الخاصة بالتخلص التدريجي. واستناداً إلى الخبرة، استخدم المبلغ ٣ دولارات للكيلو غرام الواحد لحساب المتطلبات التمويلية للتخلص التدريجي من الإنتاج. ولم يمول البروتوكول حتى الآن تدابير للحد من الانبعاثات، غير أنه سيكون من المستصوب للغاية تمويل التخلص منها وتدميرها في فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩-٢٠١١، لأنه بعد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ ستكون مخزونات مركبات الكربون الكلورية فلورية قد تسربت. وفيما يتعلق بالمتطلبات التمويلية، أشارت إلى أن فرقة العمل استخدمت الرقم إلى ١ ٥٠٠ طن للتدمير في السنة، بتكلفة قدرها ٦ دولارات للكيلو غرام الواحد، الأمر الذي تترتب عليه متطلبات تمويلية قدرها ٢٧ مليون دولار للتدمير في فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩-٢٠١١. وبينت تفصيلاً العناصر التي تعتبر أنشطة دعم، ثم خصصت المتطلبات التمويلية لهذه الأنشطة بأما ٩٢,٠ مليون دولار، و١٠٠,١ مليون دولاراً و١٠٤,٨ مليون دولار، على التوالي، لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩-٢٠١١ وفترتي الثلاث سنوات التاليتين.

١٠٩- وفي الختام لخصت السيدة جانغ عناصر المتطلبات التمويلية لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩-٢٠١١، التي تتألف من نطاقين، لأن التمويل سيقدم إما لمستوى الاستهلاك في خط الأساس أو لمستوى الاستهلاك في عام ٢٠١٢، وبسبب استخدام خليطين من عوامل الفعالية من حيث التكاليف. وقالت إن النطاقين المبلغ عنهما لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩-٢٠١١ هما من ٣٤٢,٨ مليون دولار إلى ٣٩٢,٣ مليون دولار ومن ٥١٨,٣ مليون دولار إلى ٦٣٩,٨ مليون دولار. وتحديث أيضاً عن نطاقات المتطلبات التمويلية الاستراتيجية لفترة الثلاث سنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ (من ٤٢١ مليون دولار إلى ٦٣٦ مليون دولار) لفترة الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ (من ٥٣٦ مليون دولار إلى ٦٥٨ مليون دولار)، وأشارت إلى أن المتطلبات التمويلية المقدرة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ تبلغ ما بين ٣٤٣ مليون دولار و ٦٤٠ مليون دولار.

١١٠- وعقب العرض، طرحت أطراف منفردة عدداً من الأسئلة، وأجاب عليها في وقت لاحق أعضاء في فرقة العمل المعنية بتحديد الموارد. وأثنى العديد من الممثلين على الفرقة لنطاق تقريرها ومدى تفصيله، ولكن أشاروا إلى أن بعض الجوانب التقنية تحتاج إلى المزيد من البحث. وأعرب عن قلق عام إزاء الأثر المحتمل للارتفاع الهائل الأخير في أسعار النفط الخام، الذي يؤثر في تكاليف النقل، ومستويات التضخم العالية والمتزايدة، وتناقص قيمة دولار الولايات المتحدة. وفي هذه السياقات، رأى العديد من الممثلين أن مستويات تجديد الموارد مفرطة الانخفاض، وأن النطاقات مفرطة الاتساع، وأنه ينبغي إدراج مخصص للطوارئ. وتساءل بعض المشاركين عما إن كان ينبغي أن يستمر استخدام دولار الولايات المتحدة باعتباره عملة تقدير التكاليف.

١١١- وألقى ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية بياناً يتضمن عدداً من التوصيات بشأن التدابير اللازمة للإسراع بالتخلص من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية تمشياً مع المقرر ٦/١٩ دون اللجوء إلى مركبات الكربون الهيدروفلورية، والمتضمنة تحديد مواعيد للتخلص من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، ورفض تمويل مشاريع مركبات الكربون الهيدروفلورية، والترويج لاستخدام مواد التبريد الطبيعية، والتدمير الآمن لمخزونات مركبات الكربون الكلورية فلورية، ومخزونات مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والتبليغ السنوي الإلزامي عن إنتاج واستهلاك بروميد البروبيل - ن.

١١٢- ورداً على ذلك، قال أحد أعضاء فرقة العمل إن استخدام دولار الولايات المتحدة سيستمر، ما لم تقرر الأطراف غير ذلك، بالنظر إلى أن كل التمويل في الصندوق المتعدد الأطراف يعبر عنه بتلك العملة. وبالنسبة إلى التضخم، لم تتم أي تنقيحات، لأنه طُلب من الفريق أن يعمل على أساس التكاليف المنطبقة في ذلك الوقت. وقال إن الشيء نفسه صحيح بالنسبة إلى المشاكل المتعلقة بارتفاع أسعار النفط، التي دخلت في دوامة الارتفاع الحاد منذ عام ٢٠٠٧، عند الشروع في الدراسة.

١١٣- وشملت المجالات الأخرى المثيرة للقلق الأساس المستخدم لحساب الأرقام المقدمة، وفعالية العناصر من حيث التكلفة، ودقة خطوط الأساس والآجال النهائية، وتحديد الأولويات لعناصر البرنامج. وأعرب العديد من الممثلين عن القلق من أن مستويات التمويل للدعم المؤسسي لم تُزد.

١١٤ - واقترحت الرئيسة المشاركة إنشاء فريق اتصال، برئاسة السيد يوتسيف بوزير (بلجيكا) والسيد ساتيافيد سيبالوك (موريشيوس)، لتحديد القضايا الرئيسية التي ينبغي أن تقوم فرقة العمل بالمزيد من الأعمال بشأنها من أجل إعداد تقرير تكميلي يمكن الأطراف من إجراء المزيد من التفاوض بشأن المسألة في اجتماع الأطراف الذي سيعقد في الدوحة، ووافق الفريق العامل على ذلك.

١١٥ - وبعد المناقشات التي أجراها فريق الاتصال، أبلغ الرئيسان المشاركان الفريق العامل بأن الفريق قد اتفق على مواصلة مداولاته طوال الاجتماع. وسيتناول الفريق المسائل الواردة في تقرير فرقة العمل على مستوى يتسم بطابع فني أكبر.

١١٦ - وقدّمت مجموعة البلدان الأفريقية مشروع مقرر مقترح يتضمن مقترحاً بشأن تمويل أنشطة تعزيز المؤسسات في الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من بروتوكول مونتريال. وعرضت ممثلة أوغندا، لدى تقديمها لهذا البند بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، الصعوبات التي مازالت تواجه العديد من الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ في سعيها إلى التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون. وشددت على الدور الذي ستواصل الوحدات الوطنية المعنية بالأوزون القيام به خلال فترة التخلص التدريجي، فقالت إن هناك حاجة إلى تعديل تراكمي لتمويل تعزيز المؤسسات ضمن بند تجديد مواد الصندوق متعدد الأطراف في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، ولاسيما في ضوء ضغوط أسعار الصرف التضخمية التي تؤثر حالياً في مخصصات التمويل.

١١٧ - وأعرب عدد من الممثلين عن دعمهم لمشروع المقرر. ولئن سلم عدة ممثلين بالدور الكبير الذي تقوم به الوحدات الوطنية المعنية بالأوزون لمساعدة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، فإنهم أشاروا إلى أن مسألة تعزيز المؤسسات تخضع، إلى استعراض من قبل فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وإلى النظر من قبل فريق الاتصال المعني بتجديد الموارد، وارتأوا أنه لا توجد حاجة إلى مزيد النظر فيها خارج هذين المحفلين.

١١٨ - واقترح الرئيس المشارك إحالة مشروع المقرر بصيغته الحالية إلى الاجتماع العشرين للأطراف لمزيد النظر فيه، وقد وافقه الفريق العامل على ذلك. وقال أحد الممثلين إنه ستكون هناك سابقة سيئة إذا سُمح بتناول مشاريع القرارات المقترحة بشأن المسائل التي هي قيد نظر فريق الاتصال المعني بتجديد الموارد ضمن عملية خارجة عن نطاق هذا الفريق. وخلال جلسة تالية، قال ممثل مجموعة البلدان الأفريقية إن من رأي المجموعة أن فريق الاتصال قد تناول المسألة بصورة كافية، وأنها لذلك قررت سحب اقتراحها المعني بمشروع المقرر. وعلى ذلك وافق الفريق العامل على عدم تقديم مشروع المقرر لاجتماع الأطراف.

١١٩ - وعقب انتهاء مناقشات فريق الاتصال، قدم الرئيسان المشاركان للفريق تقريراً موجزاً عن عمل الفريق والعناصر الرئيسية التي طلب من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بلورتها في تقريره التكميلي. ويتضمن المرفق بهذا التقرير الموجز وقائمة بالعناصر الرئيسية التي وافق عليها الفريق العامل.

سادساً – التنقيحات المقترحة على بروتوكول مونتريال

١٢٠- نظر الفريق العامل في البند ٦ من جدول الأعمال بالاقتران مع البند ٧ من جدول الأعمال اللذين ترد المداولات المتعلقة بهما في الفصل السابع أدناه.

سابعاً – التعديلات المقترحة على بروتوكول مونتريال

١٢١- قدم ممثلًا كينيا وموريشيوس مشروع مقرر بشأن تنقيح مقترح على بروتوكول مونتريال، لخفض الكمية المسموح بها من بروميد الميثيل المنتج في البلدان المتقدمة لتلبية الاحتياجات المحلية الأساسية والتصدير إلى الأطراف التي تعمل بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ والذي كان قد عمم بوصفه ورقة اجتماعات. وأشار الممثلان إلى أن الحد الأقصى المسموح به من بروميد الميثيل المنتج في البلدان غير العاملة بالفقرة ١ من المادة ٥ لتلبية الاحتياجات المحلية الأساسية في الأطراف التي تعمل بموجب هذه الفقرة يتجاوز الآن استهلاك بروميد الميثيل في هذه الأطراف الأخيرة. وسيخفض اقتراحهما الحد الأقصى المسموح به من بروميد الميثيل المنتج لسد الاحتياجات المحلية الأساسية من ١٠,٠٧٦ طن متري سنوياً إلى ٥,٠٣٨ طن متري سنوياً، لضمان أن العرض لا يزيد كثيراً على الطلب. وسيجرى استعراض لإنتاج بروميد الميثيل للاحتياجات المحلية الأساسية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠، بحيث يمكن للأطراف أن تعدل المستوى أكثر. وهذه التدابير ضرورية لتجنب احتمال الإفراط في إنتاج بروميد الميثيل، الذي يمكن، إذا ترك دون علاج، أن يؤخر اعتماد البدائل المتاحة في البلدان النامية، وأن يقوض المشاريع التي يدعمها الصندوق متعدد الأطراف، وأن يلحق المزيد من الضرر بطبقة الأوزون. كما أن التعديل المقترح يتسق مع اقتراحات فريق الاتصال الذي اجتمع خلال الاجتماع التاسع عشر للأطراف في عام ٢٠٠٧ للنظر في الاتجار الضار في بروميد الميثيل، ولن يكون له أي أثر على الاستخدامات المسموح بها لبروميد الميثيل لأغراض الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن.

١٢٢- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أثنى كل المتحدثين على كينيا وموريشيوس لتقديم الاقتراح، الذي قالوا إنه يثير مسائل مهمة ويوفر أساساً مفيداً لإجراء المزيد من المناقشات. وأعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم للاقتراح، مشيرين إلى أهمية المضي قدماً في الجهود الرامية إلى الحد من استخدام بروميد الميثيل والاتجار الضار به. وذكر أحدهم أيضاً أنه سيتعين اتخاذ تدابير لكفالة أن لا يؤدي التنقيح المقترح إلى إحداث ضغوط ضارة على الأسعار، ولكفالة توفر بدائل فعالة من حيث التكلفة لاستخدامات معينة لبروميد الميثيل. واقترح متحدث آخر إضافة طلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بأن يقدم بيانات عن كمية بروميد الميثيل المستخدمة عالمياً للتطبيقات المختلفة، بما في ذلك الاستخدامات للحجر الصحي، والجرعات المستخدمة لتطبيقات معينة من تطبيقات الحجر الصحي، والأنماط الإقليمية لاستخدام بروميد الميثيل.

١٢٣- وفي حين أشار عدة ممثلين آخرين إلى أهمية هذه المسألة، قالوا إن الاقتراح وعدد من القضايا ذات الصلة تحتاج إلى المزيد من المناقشة وبتفصيل أكثر قبل أن يتسنى التوصل إلى اتفاق. ولاحظ البعض أن جميع مصدري بروميد الميثيل ومستورديه يحتاجون إلى نظم الترخيص الفعالة والتكميلية، لضمان أن يكون لهذه الجهود أثرها المطلوب. وأشار أحد الممثلين إلى أن الإنتاج الفعلي بغرض تلبية الاحتياجات

المحلية الأساسية لبروميد الميثيل أقل بكثير في الواقع من الحد الأقصى للإنتاج المسموح به، واقترح استكشاف إمكانية تغيير الجدول الزمني لتخفيض استهلاك بروميد الميثيل في الأطراف العاملة. بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، وذلك لكي يناظر أي تغيير في الحد الأقصى للإنتاج المسموح به.

١٢٤- واتفق الفريق العامل على أنه لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بشأن التعديل المقترح، ولكن ينبغي أن تُناقش المسألة مرة أخرى في الاجتماع العشرين للأطراف، وأن تُواصل المناقشات غير الرسمية بين الأطراف قبل ذلك الاجتماع.

ثامناً - مسائل أخرى

ألف - عرض مقدم من ممثل قطر بشأن ترتيبات الاجتماع العشرين للأطراف

١٢٥- قدم ممثل قطر عرضاً موجزاً بالشرائح عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للاجتماع المشترك الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفقيه فيينا لحماية طبقة الأوزون والاجتماع العشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، الذي سيعقد في الدوحة، قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأوضح أن الاجتماع سيكون دون ورق، حيث ستكون جميع الوثائق فيه متاحة في شكل إلكتروني فقط. وأوضح أن عروضاً إيضاحية مختلفة ستكون متاحة خلال الاجتماع الحالي، ورحب بالأطراف، باسم قطر، في بلده.

باء - تعديل للمقرر ٣/١٥ بشأن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية

١٢٦- قدم ممثل استراليا مشروع مقرر لتعديل المقرر ٣/١٥، بشأن تحديد الدول غير الأطراف في بروتوكول مونتريال فيما يتعلق بتدابير الرقابة على مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، في ضوء المقرر ٦/١٩ بتسريع التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وقرر الفريق العامل إحالة مشروع المقرر إلى الاجتماع العشرين للأطراف للنظر فيه.

جيم - خفض استخدام بروميد الميثيل لأغراض الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن

١٢٧- عرض ممثل الجماعة الأوروبية مشروع مقرر مقترح، تؤيده أيضاً المكسيك وسويسرا، كان قد عُمد بوصفه ورقة اجتماعات، مشيراً إلى أن استخدام بروميد الميثيل لأغراض الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن يمثل استخداماً رئيسياً لمادة مستنفدة للأوزون لا تزال غير خاضعة للرقابة في إطار بروتوكول مونتريال، وأن بروميد الميثيل هو أيضاً مادة خطيرة ذات آثار جسيمة محتملة على صحة الإنسان ولاسيما على العاملين في الموانئ والمخازن. وأوضح إن الهدف من الاقتراح هو تحسن قاعدة المعارف وتدفق المعلومات عن استخدامات الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من استخدام بروميد الميثيل في أغراض الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن تمشياً مع التوصية الصادرة مؤخراً للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والنظر خلال الاجتماع الثاني عشر للأطراف، في العديد من الخيارات للحد من بروميد الميثيل في استخدامات الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن، وما يتصل به من انبعاثات.

١٢٨- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، لاحظ جميع المتحدثين أهمية هذا الموضوع. غير أن العديد منهم أشاروا إلى أنهم لم يتلقوا الاقتراح إلا أخيراً، ولا يستطيعون مناقشته في الاجتماع الحالي. وقالوا إنهم يتطلعون، دون مساس بوجهات نظرهم حول جوانب معينة من الاقتراح، إلى استعراض الوثيقة والمشاركة في المناقشات المقبلة بشأن القضايا ذات الصلة.

١٢٩- وأبدى بعض الممثلين مزيداً من التعليقات بشأن قلق حكوماتهم من المستويات العالية التي يرون أنها لا داعي لها من استخدام بروميد الميثيل لأغراض الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن. وقال ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية إنه، نظراً لأن بعض الخبراء يعتقدون أن استخدام بروميد الميثيل لأغراض الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن أعلى في الواقع مما يبلغ عنه عادة، فقد حان الوقت الآن للنظر في الحد من الاستثناء الشامل.

١٣٠- واتفق الفريق العامل على أن الوقت المتاح ليس كافياً للنظر في المسألة بصورة كاملة، وأن المناقشات بشأن القضايا المطروحة سوف تستمر على هامش الاجتماع، وخلال الاجتماع الثاني عشر للأطراف.

دال - عرض مقدم من مصر لاستضافة الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف

١٣١- وخلال الجلسة الختامية للاجتماع، نقل ممثل مصر عرض بلده استضافة الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف. وعقب هذا العرض، قالت ممثلة جمهورية ترازيا المتحدة، وهي تشير إلى الاهتمام الذي أعربت عنه بلادها خلال الاجتماع التاسع عشر للأطراف باستضافة الاجتماع الحادي والعشرين للاجتماع، إن جمهورية ترازيا المتحدة قد وافقت بعد مشاورات مع مصر، على تأييد العرض المقدم من مصر.

تاسعاً - اعتماد التقرير

١٣٢- اعتمد هذا التقرير يوم الجمعة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثائق UNEP/OzL.Pro/WG.1/28/L.1 و L.1Add.1 و L.1/Add.2. وكلفت أمانة الأوزون بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

عاشراً - اختتام الاجتماع

١٣٣- عقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن عن اختتام الاجتماع الثامن والعشرين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال عند الساعة ٦/٥٥ من مساء يوم الجمعة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

تقارير موجزة مقدمة من الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال

أولاً -

فريق الاتصال المعني بالإنتاج لدفعة واحدة

١ - بدأ الفريق، كخطوة أولى، بتحديد العناصر الهامة التي يمكن أن تساعد في حل المشاكل الناشئة خلال التخلص النهائي من أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة المعتمدة على مركبات الكربون الكلورية فلورية، وكان من رأي أعضاء الفريق أن هناك نقصاً كبيراً في البيانات والمعلومات التي يمكن بوضوح من تحديد ما إذا كانت هناك حاجة حقيقية لدفعة واحدة نهائية من الإنتاج. وبعد تبادل شامل لوجهات النظر بشأن المشاكل القصيرة والطويلة الأجل، حدد الفريق المواضيع في المسائل الهامة التالية (استخدمت القائمة كجدول أعمال لاجتماعات فريق الاتصال):

١ - عناصر إنتاج الدفعة الواحدة:

(أ) سبل تحديد الحاجة إلى إنتاج الدفعة الواحدة؛

(ب) تقدير الكميات التي يتعين إنتاجها من مركبات الكربون الكلورية فلورية؛

(ج) استراتيجيات لتجنب الإفراط في الإنتاج، والإنتاج غير الكافي؛

(د) خيارات السياسات.

٢ - توجيه اللجنة للتنفيذ بشأن عدم الامتثال المحتمل من جانب بنغلاديش.

٣ - عملية الاستخدامات الضرورية:

(أ) مدى كفاية النظام الحالي؛

(ب) توجيه بشأن تطبيقات الاستخدامات الضرورية للأطراف العاملة بموجب

الفقرة ١ من المادة ٥؛

(ج) النطاق الزمني؛

(د) استشارة الوعي.

ألف - إنتاج الدفعة الواحدة

٢ - كان من رأي الفريق، بالنظر إلى نقص البيانات والمعلومات، أن يطلب من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وضع تقدير للكميات اللازمة من مركبات الكربون الكلورية فلورية، بما يتفق مع المقرر ٢٥/٤ وتطبيقات الاستخدامات الضرورية المحتملة المقدمة من الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥. وينبغي للفريق خلال القيام بهذه العملية التنسيق مع الأطراف المعنية ووكالات التنفيذ في الصندوق المتعدد الأطراف. وأشار الفريق إلى ضرورة التقليل إلى أدنى حد من الكميات من مركبات الكربون الكلورية فلورية من الرتبة غير الصيدلانية وتدميرها.

٣ - وأبدت وجهات نظر مختلفة من جانب الفريق بشأن كيفية إدارة وتنظيم الإنتاج لدفعة واحدة تراعي ملكية المواد المنتجة والمخزنة والمشاكل اللوجستية للإمداد والتقليل إلى أدنى حد من الكميات التي يتعين تدميرها.

باء - توجيه اللجنة للتنفيذ بشأن عدم امتثال بنغلاديش

٤ - كانت بنغلاديش قد طلبت توجيهاً بشأن عدم امتثالها المحتمل لقواعد التخلص التدريجي من مركبات الكربون الكلورية فلورية، والناشئ عن الصعوبات المتصلة بتصنيع أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة التي تستخدم مركبات الكربون الكلورية فلورية. وأشار ممثل بنغلاديش إلى أن هذه المسألة قد أبلغت للجنة التنفيذ لاحتمال اتخاذها مقررًا بشأن عدم الامتثال. وقدم بعد ذلك ورقة غير رسمية للفريق يوضح فيها حلاً محتملاً يمكن أن تنظر فيه الأطراف. وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أشار الفريق على بنغلاديش بالتوقيع على وجه السرعة على اتفاقات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى يمكن تنفيذ المشاريع التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية دون مزيد من التأخير. وأوضحت بنغلاديش للفريق أنها ستوقع العقود المرتقبة في غضون الشهرين القادمين. كما طُلب من الطرف تقديم بيانات للأمانة وفقاً للمادة ٧ من البروتوكول. وسوف تستعرض لجنة التنفيذ المعلومات المبلغة خلال اجتماعها القادم مع مراعاة المقرر ١٨/١٦، وتوصي بالإجراء الملائم الذي سيتخذ.

جيم - عملية الاستخدامات الضرورية

٥ - جرى التسليم بأن عملية الاستخدامات الضرورية مفرطة في التفاصيل وتطلب جهداً كبيراً ومستهلكة للوقت وعلى ذلك أبدى الفريق بعض الاستعجال في معالجة المشكلة. كما أشير إلى أن الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ المادة ٥ قد لا تكون على دراية كاملة بعملية التطبيق اللازمة للتمكن من تقييم المعلومات التي تقدمها الأطراف. وساد توافق في الآراء على ضرورة توسيع نطاق الاستخدامات الضرورية الحالي الذي يعتمد على المقرر ٤/٢٥ لكي يشمل الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥.

٦ - كما أشير إلى أنه قد تنهض حاجة إلى استعراض الكتيب الإرشادي المعني بالاستخدامات الضرورية لتلبية متطلبات الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥. وقدم أحد الأطراف أمثلة على المعلومات الجديدة التي ستدرج في تطبيقات الاستخدامات الضرورية والتي تتضمن تقديم استراتيجية التخلص التدريجي مع بيانات إشارية عن عملية التخلص وأحجام مركبات الكربون الكلورية فلورية ومعلومات عن المخزونات وأنواع هذه المركبات، ومعلومات عن أسعار أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة المعتمدة على مركبات الكربون الكلورية فلورية والبدائل المتوافرة وأوضاع التصنيع المحلية بالمقارنة بالمنتجات المستوردة. وبنبغي تقديم التقييمات للاستخدامات الضرورية لكي تقوم لجنة الخيارات التقنية الطبية بتقييمها وقال الفريق إن على لجنة الخيارات التقنية الطبية أن تأخذ في الاعتبار الوقت الضيق المتاح للتقييمات للاستخدامات الضرورية الشبيكة التي يكون موعدها النهائي هو ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وأن تراعي الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها لدى النظر في استراتيجيات

التخلص التدريجي، وأشارت إلى أنه يتعين على لجنة الخيارات التقنية الطبية أن تقدم دعماً تقنياً قصير الأجل لهذه التعيينات. وأوضحت الأطراف غير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ أنه يمكن تقديم الدعم التقني للأطراف التي تعمل بهذه الفقرة لتمكينها من إعداد تطبيقات لتعيينات الاستخدامات الضرورية.

دال - السير قدماً

٧ - وافق الفريق على أن تقوم أمانة الأوزون باستعراض جميع المقررات ذات الصلة بشأن الاستخدامات الضرورية لتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل تعيينات الاستخدامات الضرورية التي تقدمها الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥. وسوف يوضع تقرير الرئيسين المشاركين على الموقع الشبكي للأمانة لكي تدلي الأطراف بتعليقاتها قبل ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وسيعمل الرئيسان المشاركان بعد ذلك في إعداد مشروع مقرر عن تطبيقات الاستخدامات الضرورية للأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ للنظر من جانب الاجتماع الثاني عشر للأطراف في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ثانياً - فريق الاتصال المعني بالتدمير والمخزونات

مقدمة

١ - ساد توافق عام في الآراء بأن جميع الأطراف تعتقد بأن مسألة تدمير مخزونات المواد المستنفدة للأوزون مسألة مهمة وتقتضي الاهتمام واتخاذ إجراء فوري. وجرى تشكيل فريق اتصال خلال الاجتماع الثامن والعشرين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لمواصلة مناقشة المسألة وإحراز تقدم بشأنها.

٢ - وتدعى الأطراف إلى تقديم تعليقاتها على هذا التقرير الموجز خاصة على مقترحات الرئيسين المشاركين الواردة فيه إلى أمانة الأوزون في موعد لا يتجاوز ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

ألف - افتتاح وتنظيم اجتماع فريق الاتصال

٣ - افتتح فريق الاتصال الرئيسان المشاركان، السيد اغستين سانشير (المكسيك) والسيد مارين سيرواس (كندا) اللذان رحبا بالمشاركين، وبعد الاتفاق على ترك الاجتماع مفتوحاً للمراقبين، استمع فريق الاتصال إلى عرض أولي من الجماعة الأوروبية عن اقتراحها الجديد بشأن إدارة المخزونات وهو الاقتراح الذي وزع كورقة قاعة اجتماعات خلال الاجتماع الثامن والعشرين للفريق العامل المفتوح العضوية. وكان أمام الفريق أيضاً للنظر اقتراح مشترك من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وموريشيوس وهو الاقتراح الوارد في وثيقة ما قبل الدورة UNEP/OzL.Pro.WG.1/28/3/Add.1، واقتراح من الأرجنتين عمم خلال الاجتماع في ورقة قاعة اجتماعات قدمت أثناء الجلسة العامة.

٤ - ووافق الفريق على تنظيم المناقشات على أساس القضايا الرئيسية التي يبدو أنها أساس جميع المقترحات والتي نشأت عن البيانات التي أقيمت في الجلسة العامة عن المسألة. وتداول الفريق لأكثر من ست ساعات بشأن هذه القضايا الرئيسية التي يعتقد أنها يمكن أن تسهم في التوصل إلى مقرر ممكن بشأن المسألة.

باء - مناقشة القضايا الرئيسية

٥ - نظر الفريق، على وجه الخصوص، خمس قضايا رئيسية هي: نطاق العمل (مثل المواد التي يتعين معالجتها، والقطاعات التي يجري تغطيتها، وتعريف المواد والمخزونات غير المطلوبة) وخيارات تمويل الإجراءات، والصلات التي قد تكون لقضية التدمير صلة مع الاتفاقات القانونية الدولية الأخرى مثل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية بازل، والمنافع البيئية التي من المأمول تحقيقها وخيارات السياسات في الأجلين القصير والطويل اللازمة لمعالجة القضية.

جيم - نطاق العمل

٦ - أعرب عن وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالنطاق تشمل :

(أ) المواد التي ستجري معالجتها: رأى بعض الأعضاء عدم إدراج سوى المواد المستنفدة للأوزون التي لم يعد يجري إنتاجها. وأيد معظم أعضاء الفريق التركيز على مركبات الكربون الكلورية فلورية والهالونات التي ينبغي التخلص منها خلال فترة وجيزة. وقد رؤي أن ذلك النهج سينطوي على فائدة ضمان عدم استحداث حوافز سلبية لإنتاج كميات أكبر من المواد المتوافرة على أمل ضمان التمويل لتدميرها. وبعد الانتهاء من ذلك أعربت بعض الوفود عن اعتقادها بأنه يتعين أن يهدف أي برنامج إلى المساعدة في التخلص من المواد المستنفدة للأوزون غير المطلوبة (وإن كان يتعين تحديد تعريف أوفر لهذا المصطلح). بما في ذلك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية HCFCs خاصة مع تماثل مرافق تدمير المواد المستنفدة للأوزون وإن المبردات المعتمدة على رغاوي مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية سوف تصل قريباً إلى نهاية عمرها الفعال؛

(ب) القطاعات أو المصادر التي يتعين معالجتها: أيد معظم أعضاء الفريق معالجة المصادر الأكثر سهولة أولاً، وفي هذا السياق، أشير إلى أن مخزونات المواد المستنفدة للأوزون الملوثة والتي جرى تجميعها بالفعل تعتبر متاحة بسهولة، وتشكل مخاطر التسرب في بعض البلدان. كما أشير إلى أن مواد التبريد والهالونات قد تكون أكثر سهولة في الوصول إليها في نظم الاستخدام القديمة ومن ثم فإن معالجتها أكثر فعالية من ناحية التكاليف من الرغاوي. وأشير كذلك إلى المخزونات الناشئة عن عمليات المصادر بوصفها متاحة بسهولة أيضاً. وطرح اقتراح يقضي بالنظر في إعادة استعمال هذه المخزونات قبل تدميرها إذا كان ذلك سيقضي على الحاجة إلى إنتاج جديد لتلبية الاستخدامات الضرورية أو الحرجة. وأشير أيضاً إلى إمكانية النظر في بيع هذه المواد المصادرة لبلد آخر لتمويل المزيد من جهود الامتثال والمصادرة. وفيما يتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون المخزنة في المعدات المستعملة،

أشير إلى أنه قد يكون من الصعب الوصول إلى هذه المواد، وأن تحديد مواقع هذه المخزونات والمعدات قد يتطلب إجراء مسوحات ودعم وبناء القدرات؛

(ج) وفيما يتعلق بالنطاق والمنافع البيئية التي ستتحقق: أشير إلى أن إصدار مقرر بشأن المنافع التي ستتحقق سوف يؤثر في نطاق الإجراءات المتوخاة. وفي هذا السياق، أشير إلى أنه إذا كانت الأطراف ترغب في إدراج المنافع المناخية، فإن ذلك لن يتطلب أخذ تدمير الهالونات في الاعتبار حيث أن من المعتقد أن هذا التدمير لا ينطوي إلا على منافع مناخية محدودة أو لا ينطوي على أي منافع منها على الإطلاق؛

(د) مفهوم المواد المستنفدة للأوزون غير المطلوبة: جرى استكشاف هذا المفهوم ومعانيه المختلفة بالنسبة للوفود المختلفة. واقترح البعض التركيز على المواد المستنفدة للأوزون الملوثة في حين رأى آخرون ضرورة أن يتضمن هذا المصطلح المواد المستنفدة للأوزون في نظم الاستخدام المتقدمة. وأعرب كذلك عن الفكرة القائلة بأن بعض المواد المستنفدة للأوزون التي قد تكون غير مطلوبة في أحد البلدان، قد لا تكون كذلك في بلدان أخرى. وأشير إلى أن نطاق العمل سوف يتأثر بالمقرر الذي يصدره الفريق عن تعريف المصطلح.

٧ - ونوقش المفهوم الشامل لنطاق العمل الذي يلزم لمعالجة القضية وبدا أن هناك اتفاقاً عاماً على أنه يتعين معالجة القضية بطريقة شاملة تتضمن السياسات والقواعد والحوافز، وتغطي الاسترجاع والجمع والتخزين والنقل.

٨ - وبعد أن أشار معظم أعضاء الفريق إلى نجاح وكفاءة وخبرات الصندوق المتعدد الأطراف وصلته المباشرة ببروتوكول مونتريال، أعربوا عن وجهة نظر ترى أن يمثل الصندوق الآلية الرئيسية التي تستخدم في توفير الدعم التقني والسياسي للأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ في جهودها للتعامل مع المخزونات وتدمير المواد المستنفدة للأوزون غير المطلوبة. ونظراً لأنه يتعين معالجة الكثير من هذه المخزونات في المستقبل القريب، أشار هؤلاء الأعضاء إلى أن التمويل المنصوص عليه حالياً في تقرير فرقة العمل المعنية بتحديد الموارد قد لا يكون كافياً لمعالجة القضايا بطريقة مرضية.

٩ - وفي حين لم يستبعد أعضاء آخرون في الفريق الدور الذي يمكن أن يضطلع به الصندوق المتعدد الأطراف في معالجة مخزونات المواد المستنفدة للأوزون، أشاروا إلى أن هناك طائفة من المؤسسات الأخرى التي يمكن أن تسهم في ذلك الجهد وخاصة بالنظر إلى أن التدمير قد ينطوي أيضاً على منافع مناخية مشتركة. ورأى هؤلاء الأعضاء أنه يتعين عند هذه النقطة من المناقشات، إبقاء جميع تلك الخيارات على الأقل للنظر. وأشار البعض إلى أنه يتعين إذا تم النظر في مصادر أخرى للتمويل ترك ذلك للبلدان المانحة لكي تجد هذا التمويل التكميلي وتوجيهه من خلال الصندوق المتعدد الأطراف.

١٠ - واقترح آخرون أن تبدأ الجهود الأولية باستخدام الصندوق المتعدد الأطراف في نفس الوقت الذي تجري فيه بصورة متوازنة دراسة الطرائق الأخرى لذلك بما في ذلك تلك التي قد يجري وضعها بعد ٢٠١٢ لتحديد ما إذا كانت تسهم في خطوات أخرى قد تتخذ. كما أشير إلى الحاجة إلى ضمان الطابع الإضافي للتمويل بالنسبة للأنشطة التي لا يمكن أن تنفذ بدون ذلك.

١١ - وفيما يتعلق بالمنافع البيئية، سلم معظم أعضاء الفريق بأن المنافع الرئيسية التي ينبغي النظرها تتعلق بالمنافع التي تعدد على طبقة الأوزون والمنافع المناخية. وأشار إلى أن بوسع الأطراف الاستفادة بدرجة كبيرة من تحليل مردودية التكاليف لعملية القيام بأنشطة التجميع والتدمير المختلفة. ويمكن أن يساعد هذا التحليل في اجتذاب مصادر أخرى للتمويل فضلاً عن المساعدة في تحديد المستوى الملائم الذي توضع عنده أية حوافز للجمع والتدمير. وفي ذلك السياق، أعرب بعض الأعضاء عن الرغبة في نظر ما إذا كان توفير الحوافز للجمع والتدمير على مستوى يمكن أن يثبط إعادة التوزيع لأغراض الخدمة سينطوي على جوانب إيجابية أم سلبية.

١٢ - وفيما يتعلق بخيارات السياسات للتعامل مع قضية التدمير والمخزونات، اقترح بعض أعضاء الفريق تعديل البروتوكول لجعل التدمير إلزامياً، كما أن بالإمكان تعديل قائمة التكاليف الإضافية لإدراج تدمير المواد المستنفدة للأوزون. غير أن العديد من الأعضاء الآخرين أشاروا إلى عدم وجود معلومات كافية في هذه المرحلة للنظر في إجراء تعديل أو نهج إلزامي. وأشار الكثير من هؤلاء الأعضاء إلى النهج التدريجي الذي يمكن أن يبدأ بمشاريع تجريبية في مجموعة من البلدان المتنوعة من الناحية الجغرافية تمثل البلدان الصغيرة والكبيرة الاستهلاك. وفي حين أهتم بعض الأعضاء بمتابعة الفكرة الواردة في المقترحات من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وموريشيوس والأرجنتين فيما يتعلق باستخدام قروض للتدمير يمكن تسويقها للتمكين من الإنتاج الجديد، أشار آخرون إلى أنه رغم أن هذه الفكرة مثيرة للاهتمام وتستحق الاستكشاف، لا ينبغي اعتبارها بديلاً للعملية الحالية المتعلقة بالاستخدامات الضرورية. وينبغي استكشاف هذه الفكرة بقدر كبير من التفصيل قبل الموافقة عليها. وفي هذا السياق، بدا أن هناك اتفاقاً بشأن الرغبة في اتخاذ إجراء مباشر عن بعض الأنشطة الأكثر سهولة التي يمكن الاضطلاع بها في هذه المرحلة وعن وضع إطار للتمكين من إعداد المزيد من المعلومات وخيارات السياسات التي يمكن أن تستنير بها المقررات المتعلقة بهذه المسألة في المستقبل.

١٣ - وأعترف أعضاء الفريق بأن قضية التدمير تلمس عمل عدداً من الترتيبات والمؤسسات البيئية المتعددة الأطراف. ويشمل هذا السياق، على وجه الخصوص، اتفاقية بازل وكذلك اتفاقية استكهولم واتفاقية روتردام والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وآلية التنمية النظيفة. وأشار إلى القضايا النوعية المتعلقة بقدرة بعض البلدان على نقل النفايات بما يتفق واتفاقية بازل كما لوحظ أن المناقشات السابقة والأخيرة مع أمانة اتفاقية بازل أظهرت استعداد تلك المؤسسة العمل مع الأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن هذه القضية.

دال - مقترحات الرئيسين المشاركين

١ - اقتراح بشأن النطاق

١٤ - نظراً للاتفاق العام والإحساس بضرورة اتخاذ إجراء سريع على نحو عاجل ومع مراعاة أولاً، الإدراك بأنه سيكون من العسير معالجة كل جانب من جوانب هذه القضية على الفور؛ وثانياً، أنه لن يكون هناك سوى فترة زمنية محدودة لمعالجة مركبات الكربون الكلورية فلورية والهالونات وثالثاً التركيز الذي تسنده الأطراف إلى مفهوم تنفيذ الجوانب الأسهل أولاً، أشار إلى أن الأطراف قد توافق

على التركيز في الأجل القصير على مخزونات مركبات الكربون الكلورية فلورية والهالونات سهلة التجميع والتي تكون إما ملوثة أو نتيجة لأعمال المصادرة مع الإدراك بضرورة مراعاة إعادة توزيع المواد المستنفدة للأوزون المصادرة (على العكس من التدمير) إذا كان بالوسع إعادة توزيعها بطريقة تنفي الحاجة إلى إنتاج جديد للاستخدامات الضرورية أو الحرجة أساساً.

١٥- وينبغي أن يحدد مقرر مقترح الخطوات التي ينبغي اتخاذها في مجالات السياسات والقواعد والحوافز وأن يتضمن الإدراك بأن التدمير يشمل إجراءات تتعلق بالاسترجاع والجمع وإدارة المخزونات (بما في ذلك التخزين) والنقل.

٢- اقتراح بشأن طرائق التمويل والمنافع البيئية وخيارات السياسات

١٦- ينبغي النظر في توجيه طلب للصندوق المتعدد الأطراف كخطوة أولى، بأن يقدم الدعم للأنشطة التي تنفذ في الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ بشأن جمع واحتواء وإدارة المخزونات فضلاً عن عمليات النقل والتخلص التدريجي (التدمير وإعادة التوزيع) ذات الصلة بالمخزونات المتوافرة بالفعل من مركبات الكربون الكلورية فلورية والهالونات الملوثة أو المصادرة. ولهذا الغاية، ينبغي أن يُطلب من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يدرج في تقريره التكميلي عن تحديد الموارد تحليلاً للتكاليف التي قد تنطوي على عملية جمع هذه المخزونات المتوافرة بالفعل ونقلها إلى مرافق التدمير أو إعادة توزيعها حسب مقتضى الحال وتدميرها. وبغية دعم هذا الجهد يتعين على هذه الأطراف أن تزود فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بالمعلومات عن كمية المخزونات من المواد المستنفدة للأوزون الملوثة أو المصادرة الجاهزة والتي تنتظر التدمير.

١٧- وينبغي أن يبدأ [فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي] [أمانة الأوزون] [أمانة الصندوق] عمليات البحث والمناقشات مع مصادر التمويل المحتملة الأخرى التي قد تكون مستعدة لتوفير التمويل التكميلي للمنافع المناخية المشتركة التي يتوقع أن تتحقق بفضل هذا الجهد. ويطلب من [فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي] [اللجنة التنفيذية/أمانة الصندوق] إجراء دراسة عن التكاليف والمنافع المتصلة بتجميع مختلف فئات المواد المستنفدة للأوزون غير المطلوبة وتخزينها وإدارة مخزونها ونقلها وتدميرها، بما في ذلك المبردات من المواد المستنفدة للأوزون في المعدات المتقدمة والمخزونات من المواد المستنفدة للأوزون الموجودة حالياً في الرغاي مع مراعاة، جوانب المنافع ومنها المنافع المناخية والمتعلقة بالأوزون الناجمة عن وقف إطلاق هذه المواد في الغلاف الجوي.

١٨- وينبغي أن تنظر هذه الدراسة أيضاً في حجم الحوافز التي قد تكون ضرورية للتشجيع على الاسترجاع الواسع للمواد المستنفدة للأوزون وتدميرها، وأن تنظر أيضاً في مزايا وعيوب توجيه هذه الحوافز نحو عدم تشجيع إعادة توزيع المواد المجمعة المستنفدة للأوزون للخدمة. ونظراً لما تنطوي عليه هذه القضية من إلحاح، فإن من المستصوب الانتهاء من هذه الدراسة، إن أمكن، في وقت يسمح بأن ينظرها الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف.

٣- اقتراح بشأن التأزر مع الاتفاقيات الأخرى

١٩- وعلى ذلك، وبغية تيسير توفير الفهم المتزايد للقضايا القانونية والإدارية التي قد تكون مرتبطة بنقل المواد المستفدة للأوزون من بلد المنشأ إلى بلد التدمير، ينبغي أن يطلب من أمانة الأوزون الاتصال بأمانة اتفاقية بازل لإعداد ورقة للنظر من جانب الاجتماع التاسع والعشرين للفريق العامل. وفي هذا الصدد، ينبغي دعوة أمانة بازل إلى حضور الاجتماع التاسع والعشرين للفريق العامل المفتوح العضوية للرد على أية استفسارات توجهها الأطراف حسب مقتضى الحال.

ثالثاً - فريق الاتصال المعني بتجديد الموارد

ألف - عرض عام للملخص قدمه الرئيس المشارك

١ - قدم الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بتجديد الموارد تقريرهما عن عمل الفريق الذي، حسب إشارتهما، استغرق أكثر من ١٠٠٠ ساعة عمل في مناقشات بشأن طائفة عريضة من القضايا الهامة والمعقدة. وكان فريق الاتصال قد كُلف بإعداد قائمة بالقضايا التي سينظرها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ويبلورها في تقرير يستكمل تقريره عن تجديد الموارد لمساعدة الأطراف في مفاوضاتها بشأن تجديد الموارد خلال الاجتماع العشرين للأطراف. ويتضمن القسم بء أدناه القائمة الكاملة للقضايا التي اقترحت والتي وافق عليها بعد ذلك الفريق العامل المفتوح العضوية لكي ينظرها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي.

٢ - وقد طُلب من فريق الاتصال، بالإضافة إلى ذلك، النظر في قضية مسألة آلية سعر الصرف الثابت. وفيما يتعلق بهذه المسألة ناقش فريق الاتصال القضايا المحيطة باستمرار استخدام آلية سعر الصرف الثابت، بما في ذلك ما إذا كان هذا الاستمرار يصبح دائماً أو لمدى ثلاث سنوات أخرى. وطلب من أمانة الأوزون إعداد مشروع مقرر يتضمن كلا الخيارين لكي ينظر فيه الاجتماع العشرين للأطراف.

٣ - وتقع القضايا التي جرى تحديدها للنظر من جانب فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي في فئتين رئيسيتين هما القضايا العامة والقضايا المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وقد طلب في إطار الفئة العامة إعداد دراسة عن تأثيرات التضخم على جميع الأنشطة. وأعرب عدد من الأطراف عن القلق إزاء تأثيرات انخفاض قيمة العملات الوطنية مقابل دولار الولايات المتحدة على تكاليف وتنفيذ الأنشطة التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف. كما طلب من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي النظر في عدد من القضايا ذات الصلة بالتدمير، وطلب من الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ تزويد الفريق قبل ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بالمعلومات عن كميات المخزونات من المواد المستفدة للأوزون الملوثة أو المصادرة التي جهرتها والتي تنتظر التدمير. وطلب من الفريق كذلك بيان تقديرات التكاليف الإشارية للتدمير بصورة منفصلة عن تقديرات الأرقام الإجمالية لتجديد الموارد.

٤ - وفيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي سينظرها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، فإن مسألة خفض إنتاج هذه المركبات لتحقيق التجميد كان موضوعاً لمداوات موسعة في فريق الاتصال. وأعرب بعض الأطراف عن شواغلهم بأنه بالنظر لاحتمال تمكن قطاع الإنتاج من تحقيق خفض فعلي بحلول عام ٢٠١١، وهو الأمر الذي سيتطلب تمويلاً من الصندوق المتعدد الأطراف حتى لا تتعرض الصناعة لعوامل تثبيط في تحقيق هذا الخفض، يتعين عدم تقويض هذا الاحتمال في عملية تجديد الموارد القادمة. وعلاوة على ذلك أعرب بعض الأطراف عن رأي مفاده أنه لا توجد أية التزامات بالامتثال فيما يتعلق بقطاع إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١١ حسبما يتبين في تقرير فرقة العمل المعنية بتحديد الموارد التابعة لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٥ - وتتعلق القضايا الأخرى ذات الصلة، بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي سينظرها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بقضايا ذات صلة بالصندوق المتعدد الأطراف بما في ذلك انعكاسات مختلف مواعيد القطع الخاصة باستحقاق مشاريع مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية للتمويل في عمليات تجديد الموارد القادمة (ومن ثم الانتقالات للمرحلة الثانية)، ومردودية التكاليف في قطاع الاستهلاك، والمنافع المناخية (سيناريو الأمور المعتادة والمواد البديلة والتكاليف والمنافع مقابل التكاليف وخيارات التمويل)، وتحليل المخاطر بشأن تنامي مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في المستقبل، وإعادة النظر في الأرقام فيما يتعلق بمشاريع البيانات العملية وغير ذلك من القضايا، التي من بينها التأثيرات المحتملة لقواعد التصدير، والقواعد المتعددة الجنسيات على مستوى التمويل.

٦ - وعقب هذا العرض، قال الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح العضوية إنه على الرغم من أن مداوات فريق الاتصال بشأن تجديد الموارد قد استفادت من التفسيرات الكاملة والمشاركة الواسعة، فإن المناقشات الأكثر تركيزاً والمتعمقة يمكن أن تشير، خلال الاجتماع العشرين للأطراف، من استمرار المفاوضات بين مجموعة صغيرة تتألف من ١٢ ممثلاً من الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ و ١٢ من الأطراف غير العاملة بذلك، ومن خلال ضمان التمثيل الجغرافي.

باء - العناصر الرئيسية التي اعتمدها الفريق العامل المفتوح العضوية لكي يقوم فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ببلورتها في تقرير تكميلي لتقريره عن تجديد الموارد

١ - عام

- دراسة عن معدلات التضخم المختلفة على جميع الأنشطة مع افتراض عدة نسب لهذه المعدلات. وينبغي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يوضح مبررات استخدام هذه النسب.

٢ - التعزيز المؤسسي

- سيناريوهات التعزيز المؤسسي التي تنظر في الاحتياجات المحتمل مواجهتها خلال فترة الثلاث سنوات القادمة لتنفيذ جميع جوانب برنامج العمل مع إيلاء اهتمام لبلدان المجموعة ٤.

٣ - التدمير

- إجراء تحليل للتكاليف التي قد تنشأ خلال عملية جمع المخزونات المتوافرة من مركبات الكربون الكلورية فلورية والهالونات الملوثة أو المصادرة، ونقلها إلى مرافق التدمير أو لإعادة توزيعها حسب مقتضى الحال وتدميرها. ويطلب من الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ تزويد الفريق قبل ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بالمعلومات عن كمية المخزونات من المواد المستنفدة للأوزون الملوثة أو المصادرة الجاهزة لديها والتي تنتظر التدمير.

٤ - القضية العامة المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية

- ينبغي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يأخذ في الاعتبار النتائج التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية بشأن القضايا ذات الصلة بما في ذلك قضايا قطاع الإنتاج من أجل تحقيق التجميد.

٥ - القضايا ذات الصلة بالصندوق المتعدد الأطراف

- تقدير تأثيرات مواعيد القطع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ فضلاً عن ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على عملية تجديد الموارد هذه والعمليتين التاليتين لتجديد الموارد بما في ذلك سيناريوهات لتمويل مختلف مكونات عمليات الانتقال في المرحلة الثانية وهي التكاليف الرأسمالية الإضافية والتكاليف التشغيلية الإضافية والمساعدة التقنية مع مراعاة المقرر ٦/١٩.

٦ - قطاعات الخدمة ومردودية التكاليف

- توضيح كيفية وضع عوامل مردودية التكاليف وما هي التأثيرات التي أخذت في الاعتبار.
- مدى تأثير احتمال تحويل المعدات لدى نهاية عمرها الفعال على أرقام مردودية التكاليف في قطاع الاستهلاك والتأثير الناشئ عن ذلك على احتياجات التمويل ومخاطر عدم الامتثال وإمكانية تطبيق هذه الطريقة على إدارة المشاريع.

٧ - المنافع المناخية

السعي قدر المستطاع من أجل:

- تقديم سيناريو الأمور حسب المعتاد استناداً إلى اعتبارات مردودية التكاليف.
- تقديم عرض عام للمواد البديلة المحددة بحسب القطاعات وحيثما يمكن حسب القطاعات الفرعية.
- تقديم التكاليف والمنافع، ما أمكن، مقابل التكاليف للتكنولوجيا الصديقة للمناخ مع ذكر الافتراضات الأساسية التي تنطوي عليها. ويمكن بيان المنافع البيئية باستخدام المؤشرات بما في

ذلك خفض إمكانيات الاحترار العالمي واستخدام المواد البديلة للطاقة (دولار/طن يعادلها من ثاني أكسيد الكربون)

- تقديم معلومات، استناداً إلى العمل الذي تضطلع به اللجنة التنفيذية، عن الخطط الوطنية والدولية (المرنة و/أو آليات السوق) لتمويل خفض الانبعاثات من بدائل مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

٨ - خط الأساس لتكاليف التشغيل

- تحليل للمخاطر لا يشمل التكاليف بشأن استخلاص النمو في مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في المستقبل في بلدان المجموعة ١ استناداً إلى معدل النمو السنوي البالغ ٩ في المائة لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢، يرفق بالتقرير التكميلي لمساعدة الأطراف في توقع المخاطر التي قد تنشأ عن معدلات النمو التي استخدمها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي في الافتراضات الواردة في تقريره الحالي.
- إضافة الموعد المرجعي لعام ٢٠٠٧ في التحليل.

٩ - مشاريع البيانات العملية

- إعادة النظر في الأرقام التي حددها مع مراعاة مختلف أشكال تطبيق للتكنولوجيات نتيجة لتباين المناخ فيما بين البلدان ووضع التعديلات المقابلة بالنسبة لأنشطة الامتثال المتبقية لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

١٠ - مسائل أخرى

- النظر في قواعد التصدير والقواعد المتعددة الجنسيات للصندوق المتعدد الأطراف فيما يتعلق بتأثيراتها على مستوى التمويل.